

A



A/68/5

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 21 مايو 2026

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الثامنة والستون
جنيف، من 7 إلى 15 يوليو 2026

تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية

من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة الحالية على "تقرير المدقق الخارجي في البيانات المالية" (الوثيقة WO/PBC/40/3)، المقدم إلى لجنة الويبو للبرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) في دورتها الأربعين (من 15 إلى 19 يونيو 2026).
2. وترد أي قرارات للجنة الميزانية بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/68/6).

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/40/3]

A



WO/PBC/40/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 21 مايو 2026

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الأربعون
جنيف، من 15 إلى 19 يونيو 2026

تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية

من إعداد الأمانة

1. تشمل هذه الوثيقة على تقرير المدقق الخارجي الذي يحتوي على رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛

2. وترد فيما يلي فقرة القرار المقترحة.

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالإحاطة علماً بمضمون "تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية" (الوثيقة WO/PBC/40/3).

[يلي ذلك تقرير المدقق الخارجي]



مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا

تقرير التدقيق

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

السنة المالية 2025

مايو 2026

خطاب الإحالة

الرقم: B/S/KETUA/POI.01/05/2026
رئيس الجمعية العامة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
CH-1211 Geneva 20
سويسرا

عزيزي الرئيس،

وفقاً للبند 6-11 من اللائحة 6-11 من النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة)، أتشرف بتقديم تقرير مراجعة حسابات مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا أو (BPK) Badan Pemeriksa Keuangan. يتضمن هذا التقرير رأي المدقق الخارجي وتقرير المدقق الخارجي المطول عن البيانات المالية المُدققة للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والذي أعدته المنظمة.

مع أطيب التحيات،

د. إسما ياتون، CSFA، CFRA
رئيس مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا
المدقق الخارجي

جاكارتا، إندونيسيا
11 مايو 2026

قائمة المحتويات

i	خطاب الإحالة
4	قائمة المحتويات
5	قائمة الجداول
6	1. تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية: رأي المدقق.....
9	التقرير المطول للمدقق الخارجي
9	ملخص
11	أ. الأهداف والنطاق والمنهجية.....
12	ب. لمحة عامة عن الأحوال المالية.....
14	ج. متابعة التوصيات السابقة
15	د. استنتاجات ونتائج وتوصيات ومراجعة الحسابات
15	1. التدقيق المالي
15	خاتمة التدقيق
15	الاستنتاجات والتوصيات
15	الحوكمة
16	تحديث الإطار التنظيمي للاستثمار
16	الوضوح في مشاركة مديري الصناديق الخارجية
16	آلية الشراء للسندات أو السندات أو غيرها من الالتزامات ومنتجات الدخل الثابت الأخرى التي يتم الحصول عليها كأسهم في اختيار الصناديق المجمعمة المتداولة في السوق.....
17	تحسين سجلات حفظ الأصول غير الملموسة في نظام إدارة معلومات الأصول غير الملموسة.....
17	تحسين الإطار التنظيمي للمباني والمنشآت التقنية التي تشكل جزءاً من البنية التحتية للمباني.....
18	إدارة المشتريات
18	تحسين التوثيق المتعلق بتقييم أداء المقاول.....
20	تكنولوجيا المعلومات لإعداد التقارير المالية.....
20	تحسين عملية تبادل البيانات لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل.....
21	2. مراجعة الأداء
21	خاتمة التدقيق
21	الاستنتاجات والتوصيات
21	سجل مدريد
22	ضمان التكامل بين نظام السجل في مدريد ونظام شعبة الشؤون المالية.....
23	تعزيز مؤشرات الأداء الرئيسية لسجل مدريد.....
25	تحسين إعداد التقارير الداخلية في سجل مدريد.....
26	قواعد البيانات العالمية
26	مواءمة ترتيبات الويبو لتبادل البيانات مع مكاتب الملكية الفكرية.....
27	تعزيز تغطية البيانات لقواعد البيانات العالمية للويبو
32	نقل المعلومات من قبل الإدارة.....
32	1. شطب وخسائر النقد والأصول الأخرى.....
32	2. دفع الإكراميات.....
32	3. حالات الغش الفعلي والغش الافتراضي.....
32	شكر وتقدير.....
1	المرفق 1. حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
8	المرفق 2. قائمة المختصرات الواردة في النسخة الإنكليزية.....

قائمة الجداول

- الجدول 1. النسبة المالية للويو..... 14
- الجدول 2. ملخص حالة تنفيذ توصيات المدقق الخارجي من السنوات السابقة..... 15
- الجدول 3. مجموعات مكاتب الملكية الفكرية مع تحديثات غير منتظمة..... 30
- الجدول 4. مقارنة التغطية بين مكاتب رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقواعد البيانات العالمية للويو..... 31

1. تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية: رأي المدقق

إلى الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة)، والتي تتكون من بيان الوضع المالي الصادر في 31 ديسمبر 2025، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول، وبيان التدفق النقدي، وبيان المقارنة بين الميزانية ومبالغ الإيرادات الفعلية للسنة المنتهية؛ والملاحظات على البيانات المالية.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض الوضع المالي في 31 ديسمبر 2025 والأداء المالي والتدفق النقدي للمنظمة للسنة المنتهية عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس).

رأينا بشأن الامتثال للقواعد النظامية

نرى أن الإيرادات والنفقات قد نُفذت، من جميع النواحي الجوهرية، وفق الأغراض التي حددتها الجمعية العامة للمنظمة، وأن المعاملات المالية تمتثل للنظام المالي للمنظمة والسلطة التشريعية.

الأساس الذي استند إليه الرأي

راجعنا الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مُوضَّحة في تقريرنا في القسم المعنون "مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية".

ونحن مستقلون عن المنظمة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالتدقيق الذي نجره للبيانات المالية، وقد أدينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات.

ونعتقد أن ما حصلنا عليه من أدلة تدقيقية كافٍ ومناسبٍ لأن يكون أساساً يستند إليه رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تشمل بيان المدير العام الوارد أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير المدقق بشأنها.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نعرب عن أي شكل من أشكال الاستنتاج اليقيني بشأن تلك المعلومات الأخرى، إلا إلى الحد الذي ينص على خلاف ذلك صراحةً في تقريرنا.

وتتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، ومن ثمَّ النظر فيما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتفق من حيث الجوهر مع البيانات المالية أو ما إذا كانت معرفتنا التي توصلنا إليها من تدقيقنا أو غيره تبدو خاطئة من حيث الجوهر. وإذا استنتجنا، استناداً إلى ما قمنا به من عمل، أن هناك خطأً جوهرياً في مثل هذه المعلومات الأخرى، فإننا مُطالبون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي تقرّر الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود.

وعند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الاستمرار كمنشأة عاملة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرار في العمل واستخدام المحاسبة على أساس الاستمرار في العمل ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو وقف عملياتها، أو ما لم يكن أمامها أي بديل واقعي آخر.

تتولى الجمعية العامة بصفقتها الجهة المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمنظمة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التوصل إلى ضمان معقول بشأن خلو البيانات المالية ككل أو عدم خلوها من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وفي إصدار تقرير مدقق يتضمن رأينا. ويمثل الضمان المعقول ضماناً من درجة عالية، ولكنه لا يكفل أن يؤدي التدقيق الذي جرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، في كل الحالات، إلى اكتشاف أي خطأ جوهري إن وجد.

ذلك أنّ الأخطاء يمكن أن تكون ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتُعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع في حدود المعقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

يتضمن الملحق الخاص بتقرير المدقق هذا وصفاً إضافياً لمسؤولياتنا فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية. ويُشكّل هذا الوصف جزءاً من تقرير المدقق لدينا.

أضف إلى ذلك أننا مطالبون بالحصول على أدلة كافية لتقديم ضمان معقول بأن الإيرادات والنفقات الواردة في البيانات المالية قد نُقِّدَتْ وفقاً للأغراض التي حددتها الجمعية العامة وأن المعاملات المالية تتوافق مع النظام المالي ولائحته والسلطة التشريعية الذي ينظمها.

ونتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بأمر عديدة، منها نطاق عملية التدقيق المقرّر وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية نحددها أثناء تدقيقنا.

الإبلاغ عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعلاوة على ذلك، نرى أن المعاملات التي قامت بها المنظمة والتي اطلعنا عليها أو التي قمنا باختبارها في إطار مراجعتنا، كانت، من جميع النواحي الجوهرية، متوافقة مع اللائحة المالية والقواعد المالية للمنظمة.

ووفقاً للمادة 11.6 من النظام المالي للمنظمة ولائحته، أصدرنا أيضاً تقريراً مطوّلاً بشأن مراجعتنا لحسابات المنظمة.

د. إسما ياتون، CSFA، CFRA

رئيس مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا
المدقق الخارجي

جاكارتا، إندونيسيا

11 مايو 2026

المرفق. وصف مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

في إطار التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيقية تستجيب لتلك المخاطر، والتوصل إلى أدلة تدقيقية كافية ومناسبة لأن تكون أساساً يستند إليه رأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن الاحتيال أكبر من احتمال عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن خطأ غير مقصود، لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال مقصود أو تحريف أو تجاوز لرقابة داخلية.
- فهم الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيقية ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في المنظمة؛
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وعمليات الإفصاح ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- واستخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس استمرار العمل، واستنتاج ما إذا كان يوجد شك جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنظمة على الاستمرار كمنشأة عاملة، استناداً إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود شك جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى عمليات الإفصاح ذات الصلة الموجودة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت عمليات الإفصاح غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ولكن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنظمة عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- ونقيّم العرض الإجمالي للبيانات المالية وشكلها ومضمونها، بما في ذلك عمليات الإفصاح، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض النزيه أم لا.

التقرير المطول للمدقق الخارجي

ملخص

في عام 2025، تمكنت المنظمة من إدارة موارد مالية كبيرة بالغة الأهمية لمهمتها العالمية. وخلال العام، حققت المنظمة إيرادات بلغت 497.6 مليون فرنك سويسري وبلغت المصروفات المعترف بها 437.8 مليون فرنك سويسري، في حين بلغت قيمة الأصول 1,698.2 مليون فرنك سويسري والخصوم 813.9 مليون فرنك سويسري.

ويقدم مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا هذا التقرير بعد التدقيق الشامل للبيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وقد أجرينا التدقيق وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI).

أهداف التدقيق

أجري التدقيق المالي في المقام الأول لتمكين مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا من تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تُعرض عرضاً نزيهاً، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييماً لاختبار ما إذا كانت المعاملات، في جميع الجوانب المهمة، متوافقة مع نظام المنظمة المالي ولائحته.

وفيما يتعلق بمراجعة الأداء، كان الهدف هو تقييم فعالية إدارة الويبو لنظام مدريد وقواعد البيانات العالمية في تحسين الخدمات التي تقدمها المنظمة إلى أصحاب المصلحة فيها.

تحقيق النتائج

تعرض البيانات المالية بنزاهة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنظمة في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية والمقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات والمصروفات، من جميع النواحي المادية، قد طبقت للأغراض التي قصدها الجمعية العامة للمنظمة، وأن المعاملات المالية مطابقة للنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة والسند التشريعي.

وعلاوة على ذلك، أدارت المنظمة بفعالية نظام مدريد وقواعد البيانات العالمية في تحسين جودة خدماتها وإمكانية الوصول إليها لأصحاب المصلحة خلال الفترة التي خضعت للمراجعة.

المسائل المالية.

وأقر مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا (BPK) بأن المنظمة قامت بتحديث بيان سياساتها المحاسبية ليعكس التطبيق الأولي للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 47 «الإيرادات» والمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 48 «مصروفات التحويلات». وركزت المراجعة على جملة أمور من بينها إدارة الأصول والمشتريات وحددت بعض المجالات التي تتطلب التحسين، بما في ذلك الحاجة إلى إطار تنظيمي محدث بشأن الاستثمارات، وسجل الأصول غير الملموسة، وعملية إلغاء الاعتراف بالمباني، واستعراض أداء الموردين للعقود الهامة والاستراتيجية، وتبسيط واجهة البيانات بين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات الإدارية.

ملاحظات الأداء

يوفر نظام مدريد آلية مركزية لتسجيل العلامات التجارية الدولية مع تغطية عالمية واسعة، وتحسين توقيت المعالجة وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال الأتمتة والرقمنة. تُعد قواعد البيانات العالمية بمثابة مستودعات شاملة تشمل عدة ولايات قضائية، تعمل على تعزيز الشفافية ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة، وتسهل الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. ولزيادة تعزيز فعالية الخدمة واستدامتها، لا تزال هناك فرص للتحسين في ضمان التكامل الفعال بين نظام سجل مدريد ونظام شعبة الشؤون المالية، وتعزيز صياغة واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية داخل سجل مدريد، وتحسين إعداد تقارير الأداء الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمواءمة ترتيبات تبادل البيانات في الويبو مع المكاتب الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية وتعزيز تغطية البيانات واكتمالها في قواعد البيانات العالمية، وبالتالي دعم خدمات معلومات أكثر اتساقاً وموثوقية وفي الوقت المناسب للمستخدمين.

تُعرض تفاصيل شاملة لملاحظات التدقيق في هذا التقرير.

توصيات التدقيق السابقة

فيما يتعلق بإدارة مسائل مراجعة الحسابات الناشئة، مجلس BPK، أنه خلال مراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، نجحت المنظمة في معالجة 88% من توصيات مراجعة الحسابات من السنوات الخمس الماضية.

أ. الأهداف والنطاق والمنهجية

1. تعمل الويبو وفقاً لاتفاقية الويبو، الموقعة في ستوكهولم في 14 يوليو 1967 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979، وتم الاعتراف بها كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1974. وهي بمثابة منتدى عالمي ومزود خدمات لـ 194 دولة عضو، مما يضمن انتقال أفكار المبتكرين والمبدعين بأمان إلى السوق لتحسين الحياة في كل مكان. وتوفر الويبو خدمات أساسية تمكن رواد الأعمال من حماية وتعزيز ملكيتهم الفكرية عبر الحدود، مع الاستفادة من بياناتها ومشاريعها القائمة على التأثير في تشكيل نظام بيئي دولي متوازن للملكية الفكرية يفيد الجميع في كل مكان.
2. عملاً بالبند 5-6 من النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة والاختصاصات المنصوص عليها في المرفق الثاني من النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة، أجرى مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا (Badan Pemeriksa Keuangan/BPK) مراجعة حسابات المنظمة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.
3. أُجريت المراجعة المالية في المقام الأول لتمكين مكتب مراجعة الحسابات والرقابة المالية من الحصول على تأكيدات معقولة لتكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 معروضة بشكل عادل، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييماً لاختبار ما إذا كانت معاملات المنظمة التأمين الصحي بعد خصم الضرائب على الدخل، من جميع النواحي الهامة، متوافقة مع قواعد الخطة.
4. وغطت مراجعة الحسابات البيانات المالية للمنظمة، التي تشمل بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2025، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية.
5. وكان الهدف من مراجعة الأداء هو تقييم فعالية إدارة الويبو لنظام مدريد وقواعد البيانات العالمية في تحسين الخدمات التي تقدمها المنظمة إلى أصحاب المصلحة فيها.
6. شمل نطاق مراجعة الأداء لعام 2025 جوانب محددة، منها:
 - (أ) الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة السنتين 25/2024 والأنشطة المخطط لها في فترة السنتين 27/2026.
 - (ب) الأقسام المسؤولة عن نظام مدريد، وقواعد البيانات العالمية، والأقسام الداعمة ذات الصلة.
 وكان السؤال الرئيسي لمراجعة الحسابات هو "إلى أي مدى أدارت الويبو نظام مدريد وقواعد البيانات العالمية بفعالية لتوفير خدمات ملكية فكرية عالية الجودة وميسورة وموثوقة ومركزة على المستخدم بما يتماشى مع الركيزة 3 من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؟ هل تم تعميم ذلك على سؤالي التدقيق التاليين؟
 - (أ) إلى أي مدى تدير الويبو نظام مدريد بفعالية لتقديم خدمات شاملة وفعالة وقائمة على الأداء في مجال العلامات التجارية الفكرية تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتدعم الأهداف الاستراتيجية للويبو؟
 - (ب) إلى أي مدى تكفل الويبو أن تكون بيانات الملكية الفكرية في قواعد البيانات العالمية شاملة ودقيقة ومحدثة، بالتنسيق مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية؟
7. تم إجراء التدقيق وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب المعايير أن يمثل مجلس BPK للمتطلبات الأخلاقية وأن تخطط وينفذ عملية التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية للمنظمة خالية من الأخطاء الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، توفر المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ذات الصلة مبادئ ومعايير وإرشادات التدقيق لإجراء تدقيق الأداء. فيما يتعلق بالانتظام، تتبع عملية المراجعة قواعد الإدارة المالية (FRR).
8. وتضمنت المراجعة مراجعة الحسابات مراجعة عامة للنظم المالية والضوابط الداخلية، وتقييم المخاطر، وفحص اختباري للسجلات المحاسبية وغيرها من الأدلة الداعمة بالقدر الذي اعتبره مجلس BPK ضرورياً لتكوين رأي حول البيانات المالية.
9. حصل مجلس BPK على فهم لأعمال المنظمة وعملياتها المحاسبية والضوابط الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية لمساعدتنا في تحديد المخاطر التي قد تؤثر على البيانات المالية. تم النظر في الضوابط الداخلية لتصميم إجراءات المراجعة المناسبة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المنظمة.
10. وفيما يتعلق بمراجعة الأداء، فإن عملية اختيار النطاق والعينة كمجالات رئيسية محتملة لمراجعة الأداء تضع عدة عوامل اختيارية، أي الأولويات المقابلة في برنامج العمل والميزانية 25/2024 و 27/2026، وأوجه التأثر في المنظمة، والشواغل المتعلقة بالكفاءة، وأهمية الميزانية، والمخاطر التي تواجه الإدارة، وعمليات المراجعة السابقة، والأثر

المحتمل، والاعتبارات الإدارية الحالية. ونتيجةً لذلك، تم اختيار قسمين كعينات لتدقيق الأداء لعام 2025، وهما قسم سجل مدريد - قطاع العلامات التجارية والتصاميم (BDS) وقسم قواعد البيانات العالمية - قطاع البنية التحتية والمنصات (IPS).

11. راجع مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أيضاً حالة توصيات المدقق الخارجي الصادرة عن تدقيقات الأعوام السابقة وحدثها وأعد تقارير بشأنها.
12. وفي المراجعة المالية، عمل مجلس BPK بالتعاون مع مدير شعبة الشؤون المالية والموظفين المعنيين الآخرين في المنظمة لفهم الأنشطة المالية وتحديد مدى صلتها بمراجعة الحسابات. وأثناء مراجعة الأداء، عمل مجلس BPK عن كثب مع إدارة الويبو في سجل مدريد وقواعد البيانات العالمية والوحدات الأخرى ذات الصلة.
13. المادة 11.6 يصدر المدقق الخارجي رأياً في البيانات المالية السنوية لكل سنة تقويمية من الفترة المالية يتضمن المعلومات التي يعتبرها المدقق الخارجي ضرورية، فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها في المادة 6.6 وفي المرفق الثاني لهذا النظام المشار إليه في المادة 5.6.
14. تمت مناقشة المسائل الناشئة عن مراجعة الحسابات مع الإدارة. تم إدراج التعليقات والردود الواردة من الإدارة في هذا التقرير، حيثما كان ذلك مناسباً.
15. يتبع تقرير هذا العام هيكل عرض محدث لدعم سهولة القراءة. يهدف التنسيق المنقح إلى مساعدة القراء على تصفح المعلومات بشكل أكثر فعالية.

ب. لمحة عامة عن الأحوال المالية

الحقائق الرئيسية	
إيرادات الميزانية المحدثة لعام 2025	489.2 مليون فرنك سويسري
الميزانية النهائية بعد التحويلات 2025	464.4 مليون فرنك سويسري
إجمالي الإيرادات المبلغ عنها في عام 2025	6.497 مليون فرنك سويسري
إجمالي النفقات المتكبدة في عام 2025	8.437 مليون فرنك سويسري
صافي الأصول كما في 31 ديسمبر 2025	884.3 مليون فرنك سويسري
الفائض التشغيلي	59.8 مليون فرنك سويسري
الموظفون والأفراد (في 30 يونيو 2025)	1,790

إعداد الميزانية

16. أُعدَّ برنامج عمل وميزانية المنظمة على أساس الاستحقاق المعدَّل، ويُعتمد من قبل الجمعيات كل سنتين. ولكن تُعدَّ تقديرات منفصلة لكل سنة من السنتين. يعرض البيان الخامس مقارنة بين الميزانية المُوافق عليها والنفقات الفعلية لسنة 2025. يُعرض التوفيق بين الأداء الميزانية والأرقام المتعلقة بالإيرادات والنفقات الواردة في بيان الأداء المالي في الإيضاح رقم 15 من البيانات المالية.

17. وقد وافقت الجمعية العامة للويبو على الميزانية الإجمالية لفترة السنتين 25/2024 البالغة 857.3 مليون فرنك سويسري لفترة السنتين 25/2024، والتي تضمنت اعتماداً أصلياً قدره 430.4 مليون فرنك سويسري لعام 2025. أسفرت تحويلات الميزانية المتعلقة بالنفقات الملتزم بها عن اعتماد نهائي قدره 464.4 مليون فرنك سويسري لعام 2025. كانت النفقات الفعلية المتكبدة البالغة 395.0 مليون فرنك سويسري في حدود الميزانية النهائية، مما أسفر عن فائض صافي في الميزانية قدره 93.4 مليون فرنك سويسري للسنة على أساس الاستحقاق المعدل.

الأداء المالي

18. في عام 2025، زادت الإيرادات بمقدار 0.9 مليون فرنك سويسري (0.2%) لتصل إلى 497.6 مليون فرنك سويسري (2024: 496.7 مليون فرنك سويسري). ترجع الزيادة في الإيرادات في عام 2025 إلى زيادة رسوم نظام مدريد بنسبة 3.9% لتصل إلى 86.6 مليون فرنك سويسري (2024: 83.3 مليون فرنك سويسري). كما ساهمت رسوم نظام لاهاي أيضاً، حيث ارتفعت بنسبة 13.7% لتصل إلى 10.0 مليون فرنك سويسري (2024: 8.8 مليون فرنك سويسري). وعلى أساس قابل للمقارنة، كانت الإيرادات الفعلية للسنة أقل من الإيرادات المدرجة في الميزانية البالغة 489.2 مليون

فرنك سويسري بمقدار 0.7 مليون فرنك سويسري (0.2%). بالنسبة إلى فترة السنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت الإيرادات الفعلية لفترة السنتين أعلى من الإيرادات المدرجة في الميزانية البالغة 973.0 مليون فرنك سويسري بمبلغ 2.0 مليون فرنك سويسري (0.2%).

19. وبلغت النفقات لهذا العام 437.8 مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 1.7% مقارنةً بمبلغ 430.3 مليون فرنك سويسري في عام 2024. في عام 2025، كانت النفقات الرئيسية، التي تعادل 84.3% من إجمالي النفقات، تتعلق بنفقات الموظفين وتكاليف الخدمات التعاقدية البالغة 368.9 مليون فرنك سويسري. انخفضت نفقات الموظفين بنسبة 2.8% لتصل إلى 246.0 مليون فرنك سويسري (2024: 252.8 مليون فرنك سويسري). ارتفعت تكاليف الخدمات التعاقدية بنسبة 8.4% لتصل إلى 122.9 مليون فرنك سويسري (2024: 113.4 مليون فرنك سويسري). وعلى أساس المقارنة، كانت النفقات الفعلية للسنة أقل من النفقات المدرجة في الميزانية البالغة 464.4 مليون فرنك سويسري بمبلغ 69.4 مليون فرنك سويسري (14.9%). بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت النفقات الفعلية لفترة السنتين أقل من النفقات المدرجة في الميزانية البالغة 857.3 مليون فرنك سويسري بمبلغ 78.9 مليون فرنك سويسري (9.2%).

20. ضعف الأداء المالي للمنظمة في عام 2025 على الرغم من استقرار الإيرادات، حيث انخفض إجمالي الفائض بمقدار 55.6 مليون فرنك سويسري (39.7%) إلى 84.48 مليون فرنك سويسري (2024: 140.1 مليون فرنك سويسري). ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى الانخفاض الكبير في صافي أرباح الاستثمار، والتي انخفضت من 73.7 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 24.6 مليون فرنك سويسري في عام 2025. تم ذكر رقم صافي أرباح الاستثمار لعام 2025 والبالغ 24.6 مليون فرنك سويسري بعد إعادة تخصيص 14.2 مليون فرنك سويسري من عائدات الاستثمار لنفقات الموظفين والمكاسب الاكتوارية من خلال صافي الأصول، حيث تتعلق هذه المكاسب بأصول الخطة لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

الوضع المالي

21. ارتفع صافي الأصول بمقدار 173.6 مليون فرنك سويسري ليصل إلى 884.3 مليون فرنك سويسري في عام 2025 (2024: 710.7 مليون فرنك سويسري). وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، فائضًا متراكمًا بقيمة 1,008.4 مليون فرنك سويسري، واحتياطي المشاريع الخاصة بقيمة 40.4 مليون فرنك سويسري، وخسائر اكتوارية تراكمية بقيمة 178.8 مليون فرنك سويسري (2024: 909.8 مليون فرنك سويسري و54.5 مليون فرنك سويسري و268.0 مليون فرنك سويسري على التوالي). وتُعزى الزيادة البالغة 173.6 مليون فرنك سويسري في صافي الأصول إلى الفائض البالغ 84.5 مليون فرنك سويسري لهذا العام، إلى جانب الانخفاض البالغ 89.1 مليون فرنك سويسري في الخسائر الاكتوارية المتعلقة بصافي التزامات الوييو المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

السلامة المالية

22. بشكل عام، لا تزال المؤشرات المالية الرئيسية سليمة، على الرغم من انخفاض أيام النقد المتوفر إلى 65 يوماً في عام 2025 من 87 يوماً في عام 2024. يُظهر تحليل BPK أن المنظمة لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها (انظر الجدول 1 أدناه).

الجدول 1. النسبة المالية للويبو

وصف النسبة	2021	2022	2023	2024	2025
النسبة الحالية ¹ الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة	0.54	0.66	0.66	0.65	0.64
إجمالي الأصول: إجمالي الخصوم ² الأصول: الخصوم	1.35	1.53	1.54	1.59	2.09
النسبة النقدية ³ النقد زائد الاستثمارات قصيرة الأجل الخصوم المتداولة	0.38	0.52	0.52	0.50	0.47
أيام السيولة النقدية ⁴ النقد وما يعادله: [[إجمالي المصروفات - (إجمالي المصروفات - (الاستهلاك/مصروفات انخفاض القيمة): 365 يوماً]	142	225	78	87	65
النسبة التشغيلية ⁵ (الإيرادات - النفقات): إجمالي النفقات	0.22	0.24	0.14	0.15	0.14

المصدر: بيانات الويبو المالية

1. تشير أي نسبة مرتفعة إلى قدرة المنظمة على سداد خصومها المتداولة.
2. تُعد أي نسبة مرتفعة مؤشراً جيداً على الملاءة المالية.
3. تُعد النسبة النقدية مؤشراً على سيولة المنظمة. وهي تقيس مدى كفاية النقد وما يعادله والاستثمارات قصيرة الأجل لتغطية الخصوم المتداولة.
4. تقيس أيام السيولة النقدية عدد الأيام التي يمكن تغطية نفقاتها من النقد الحالي وما يعادله. وبوجه عام، تشير القيم الأعلى إلى وضع سيولة أقوى، رغم أن الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية ينطوي على كل من فائدة وتكلفة فرصة بديلة.
5. تقيس النسبة التشغيلية صافي الإيرادات التي تحتفظ بها المنظمة كنسبة مئوية من النفقات. وبوجه عام، يتعين على المنظمات غير الهادفة للربح الحفاظ على بعض الفائض بهدف استبدال المرافق القائمة وسداد الدين. ينبغي تقييم هذه النسبة في سياق الاحتياجات المتوقعة للمنظمة

إعداد تقارير القطاعات

23. توضح الملاحظة 20 على البيانات المالية الأداء المالي حسب الاتحاد، مع استمرار اتحاد نقابات العمال كمساهم رئيسي، حيث حقق فوائض قدرها 100.9 مليون فرنك سويسري في عام 2025. في المقابل، سجل كل من اتحاد لشبونة واتحاد لاهاي عجزاً، تم تغطيته من خلال الدعم بين الاتحادات الذي وافقت عليه الجمعيات. في عام 2025، قدّم اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات مبلغ 15.7 مليون فرنك سويسري لدعم الاتحادات الممولة من الاشتراكات، بالإضافة إلى 6.9 ملايين فرنك سويسري لتغطية عجز اتحاد لاهاي. وساهم اتحاد مدريد أيضاً بمبلغ 1.7 مليون فرنك سويسري لتعويض عجز اتحاد لشبونة، مما يسّط الضوء على الاعتماد المتزايد على الاتحادات التي تحقق فائضاً مالياً لدعم الاتحادات التي تواجه عجزاً.

ج. متابعة التوصيات السابقة

24. حتى 31 ديسمبر 2025، كانت هناك ثلاث توصيات من أصل 26 توصية من تقارير المدقق الخارجي من 2021 إلى 2025 لا تزال معلقة. في مراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، استعرض مجلس BPK التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات وخلصت إلى أن ست توصيات قد تم إنجازها بالكامل.
25. وترد أدناه تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المدقق الخارجي في الجدول 2 والمرفق 1 من هذا التقرير.

الجدول 2. ملخص حالة تنفيذ توصيات المدقق الخارجي من السنوات السابقة

العام	إجمالي التوصيات		حتى 31 ديسمبر 2025		تم التنفيذ/الإغلاق غلق خلال عام 2025	حتى تاريخ 31 مارس 2026	
	تم التنفيذ -	قيد التنفيذ	تم التنفيذ/الإغلاق	قيد التنفيذ		%	عدد التوصيات
2024	0	3	1	2	33%	2	66%

العام	إجمالي التوصيات		حتى 31 ديسمبر 2025		تم التنفيذ/الإغلاق خلال عام 2025	حتى تاريخ 31 مارس 2026	
	PA	عدد التوصيات	تم التنفيذ -	قيد التنفيذ		تم التنفيذ/الإغلاق	
						عدد التوصيات	%
	5	5	0	5	4	80%	1
2023	FA	0	0	0	0	100%	0
	PA	0	0	0	0	100%	0
2022	FA	2	1	1	1	100%	0
	PA	4	4	0	0	100%	4
2021	FA	0	0	0	0	100%	0
	PA	3	3	0	0	100%	3
2020	FA	3	3	0	0	100%	3
	PA	6	6	0	0	100%	6
المجموع	FA	8	4	4	2	75%	2
	PA	18	13	5	4	94%	1
	FA & PA	26	17	9	6	88%	3

26. في نهاية مراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت 23 توصية (88%) من إجمالي 26 توصية من توصيات مراجعة حسابات السنة السابقة قد تم تنفيذها و/أو إغلاقها بالكامل.

د. استنتاجات ونتائج وتوصيات مراجعة الحسابات

1. التدقيق المالي

خاتمة التدقيق

27. قام مكتب مراجعة الحسابات بمراجعة البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والتي تشمل بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية والملاحظات على البيانات المالية، والتي تم عرضها بنزاهة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. علاوة على ذلك، امتثلت جميع المعاملات الأساسية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

28. وقد طبقت المنظمة المعيارين «المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم 47: الإيرادات» و«المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم 48: مصروفات التحويل» قبل تاريخ سريانها الإلزامي، وهو 1 يناير 2026. وقد تم تحديث تطبيق هذه المعايير في الملاحظات على السياسات المحاسبية الهامة للمنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات

الحوكمة

29. أظهرت الويبو تقدماً ملموساً في تعزيز حوكمتها التنظيمية. وضعت المنظمة مجموعة شاملة من اللوائح والسياسات لتوجيه عملياتها، بما في ذلك الأطر الرئيسية مثل سياسة الاستثمار وسياسة إدارة الممتلكات. وضعت السياسة الخاصة بالاستثمارات لتنظيم سلطة المدير العام في القيام باستثمارات قصيرة الأجل للأموال غير اللازمة للمتطلبات الفورية وفقاً لسياسة الاستثمار في المنظمة على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، تهدف سياسة إدارة الممتلكات إلى تعزيز المراقبة الداخلية والإبلاغ فيما يتعلق بالممتلكات المملوكة للمنظمة وتحقيق ما يلي بما يحقق مصلحة المنظمة مع الإقرار بفعالية اللوائح والسياسات القائمة، يعتقد مجلس BPK أن هناك فرصاً لتعزيز الممارسات الحالية وبالتالي تقدم توصيات لزيادة تعزيز العمليات الحالية.

تحديث الإطار التنظيمي للاستثمار

30. تشير البيانات المالية إلى أن الويبو تمتلك استثمارات بقيمة 1.19 مليار فرنك سويسري، باستثناء أصول الخطة البالغة 326.0 مليون فرنك سويسري، في عام 2025. وتدير المنظمة العالمية للويبو استثماراتها استناداً إلى السياسة المتعلقة بالاستثمارات، والتي وافقت عليها جمعيات المنظمة العالمية للويبو في السلسلة التاسعة والخمسين من الاجتماعات في عام 2019، وهي حالياً في مرحلة المراجعة والتحديث. وعلى المستوى التشغيلي، تدير الويبو استثماراتها استناداً إلى

المبادئ التوجيهية للاستثمار، التي تحدد الدور المناسب للجنة الاستشارية للاستثمارات في الإشراف على الأصول الاستثمارية للويبو ومراقبتها وإدارتها المستمرة.

31. أصدرت شعبة الرقابة الداخلية تقرير المراجعة الداخلية للحسابات عن إدارة الاستثمار بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. يشير التقرير إلى العديد من القضايا المتعلقة بسياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك عدم وجود تحديث للسياسة منذ عام 2019. وبالإضافة إلى القضايا التي أثارها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كشف تحليل تنفيذ سياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية عن حاجة المنظمة إلى تعزيز الإطار التنظيمي الذي يحكم إدارة الاستثمار، على النحو المفصل في الفقرات التالية. نلاحظ أنه تم قبول جميع توصيات المراجعة الداخلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حيث تم تنفيذ معظمها بالفعل، ولم يكن هناك سوى توصيتين معلقتين وقت مراجعتنا للحسابات.

الوضوح في مشاركة مديري الصناديق الخارجية

32. كشفت مراجعة عملية إدارة الاستثمار أن الويبو لم تتعامل مع مدير صندوق خارجي، على الرغم من النص على دورها ومسؤوليتها في سياسة الاستثمار. أكدت الإدارة أن الويبو لم تتعاقد مع مدير صندوق خارجي لإدارة الاستثمارات منذ عام 2017، حيث اعتُبر ذلك أقل كفاءة. وفي غياب مدير الصندوق الخارجي، اضطلعت الويبو بأنشطتها الاستثمارية من خلال التعامل مع مديري الصناديق الاستثمارية المجمعّة الذين لم يرد وصف أدوارهم ومسؤولياتهم في سياسة الاستثمارات والمبادئ التوجيهية للسياسة. قد تقدم الويبو توضيحات بشأن مشاركة مديري الصناديق الخارجية ومديري الصناديق المشتركة المجمعّة.

آلية الشراء للسندات أو السندات أو غيرها من الالتزامات ومنتجات الدخل الثابت الأخرى التي يتم الحصول عليها كأسهم في اختيار الصناديق المجمعّة المتداولة في السوق

33. وقد كشف تحليل لآلية الشراء لاثنتين من مديري الصناديق الاستثمارية المجمعّة التي تحوز استثمارات المنظمة البالغة 1 245.60 مليون فرنك سويسري في نهاية العام، عن وجود انحراف عن ممارسات الشراء الموحدة للويبو في ثلاثة مجالات. أولاً، أبرمت العقود لفترة غير محددة، خلافاً لما يشترطه دليل المشتريات من أطر زمنية محددة بفترات أولية تصل إلى ثلاث سنوات وتجديدات لا تتجاوز سبع سنوات. ثانياً، لم يحدد أي من العقدين مبلغاً إجمالياً للرسوم أو الحد الأقصى للالتزامات المالية للويبو كما هو مطلوب في الدليل، وبدلاً من ذلك تم احتساب الرسوم على أساس متغير مرتبط بحجم الاستثمار. ثالثاً، لم تصدر الويبو أوامر شراء لرسوم إدارة الأموال، وهو ما لم يكن متوافقاً مع متطلبات دليل المشتريات للعقود القياسية والاتفاقات الطويلة الأجل.

34. وأوضحت الإدارة أن استثمارات الويبو كانت على المدى الطويل، حيث كانت متجددة لمدة 5 سنوات بالنسبة للمحفظة الأساسية و20 سنة بالنسبة للمحفظة الاستراتيجية، وقد يؤدي تحديد تاريخ استحقاق نهائي إلى عدم كفاءة كبيرة وخسائر مالية محتملة. وفيما يتعلق برسوم العقد المحددة، أشارت الإدارة إلى أنه لا يمكن تحديد مبلغ دقيق لرسوم الخدمة، حيث إنها تتوقف على حجم الاستثمارات. بالنسبة لإصدار أوامر الشراء، أضافت الإدارة أنه لم تكن هناك حاجة إلى ذلك حيث تم خصم رسوم الخدمات مباشرة من أموال الاستثمار.

35. من الضروري موازنة سياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية للاستثمار ودليل المشتريات مع الممارسات المطبقة حالياً فيما يتعلق بنظام المشتريات لمديري الصناديق الاستثمار المشترك المجمع من خلال النظر في (1) إضفاء مزيد من الوضوح على دور مديري الصناديق الخارجية ومديري الصناديق الاستثمارية المجمع؛ (2) اتساق سياسة الاستثمار الجديدة مع دليل المشتريات من خلال التنسيق مع شعبة الخدمات المركزية.

التوصية 1

توصى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تقدم المنظمة مزيداً من الوضوح بشأن دور مديري الصناديق والصناديق المشتركة المجمع في مراجعتها الحالية الجارية لسياساتها الاستثمارية وضمان الامتثال والتطبيق المتسق مع دليل المشتريات في المستقبل.

رد الإدارة:

تتفق الإدارة مع التوصية وتكرر التأكيد على أن عملية التقييم لاختيار الأموال تتبع إطار المشتريات المعمول به في الويبو. وتتوقع الإدارة تنفيذ التوصية بالكامل بحلول 30 سبتمبر/أيلول 2026، رهنأ بموافقة جمعيات الويبو على السياسة الجديدة بشأن الاستثمارات.

تحسين سجلات حفظ الأصول غير الملموسة في نظام إدارة معلومات الأصول غير الملموسة

36. وقد قامت الويبو برسمة برمجيات بقيمة 7.4 مليون فرنك سويسري، بما في ذلك البرمجيات التي تم الحصول عليها من الخارج والبرمجيات المطورة داخلياً والبرمجيات قيد التطوير. تُنظم إدارة الأصول غير الملموسة بموجب اللائحة التنظيمية للويبو للملكية الفكرية.
37. يوفر تقرير الموارد المالية إطار عمل شامل لإدارة الممتلكات، بما في ذلك الأصول غير الملموسة. وتنص القاعدة 103-14 من قواعد النظام المالي والقواعد المالية على أن يتم تعيين الموظفين المسؤولين عن إدارة ممتلكات المنظمة من قبل المسؤول الرفيع المستوى المسؤول عن المشتريات. كما أن الموظف مسؤول أيضاً عن جميع الأنظمة التي تحكم الممتلكات، بما في ذلك استلامها وتسجيلها واستخدامها وحفظها وصيانتها والتخلص منها، بما في ذلك بيعها.
38. وأظهر استعراض لسجل الأصول في نظام إدارة المعلومات الإدارية أنه لم يتم تعيين أي أمين على أي أصول غير ملموسة في الخدمة حالياً.

التوصية 2

يوصى المكتب بأن تقوم المنظمة بتعيين أمناء لسجل الأصول غير الملموسة في نظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل لضمان الإشراف على سجلات الأصول وصيانتها على النحو السليم.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية وتتوقع تنفيذها كلياً بحلول 31 ديسمبر 2026.

تحسين الإطار التنظيمي للمباني والمنشآت التقنية التي تشكل جزءاً من البنية التحتية للمباني

39. ذكرت البيانات المالية للسنة المنتهية في 2025 أن قيمة مباني الويبو تبلغ 290.65 مليون فرنك سويسري. تطبق الإدارة سياسة الويبو بشأن إدارة الممتلكات (تعليمات المكتب/الأمر الإداري 2024/06) كأساس لإدارة الممتلكات. ومع ذلك، تستثني هذه السياسة صراحةً الأراضي والمباني والمنشآت الفنية التي تشكل جزءاً من البنية التحتية للمباني من نطاقها. تشير الاستفسارات الإضافية إلى أنه لا توجد وثيقة تنظيمية رسمية أخرى تحكم إدارة فئات الأصول المستثناة هذه. يتعارض هذا الغياب مع النظام المالي والقواعد المالية 103.14، التي تتطلب تعييناً واضحاً لنظام إدارة الممتلكات.
40. حدد تحليلنا للإطار التنظيمي مسألتين محددتين.

عدم وجود اختصاصات وتكوين اللجنة التوجيهية ومجالس إدارة المشروع

41. وضعت المنظمة ترتيبات الحوكمة للمشاريع المتعلقة بالمباني من خلال التعميم الإعلاني رقم 2022/38، الذي يحدد مسؤوليات اللجنة التوجيهية ومجالس إدارة المشاريع. وأشار التعميم إلى أنه سيتم إصدار الاختصاصات التفصيلية لهذه

الهيئات وتكوينها من خلال الاجتماعات التشاورية الدولية اللاحقة. ومع ذلك، لم يتم إصدار الاختصاصات التفصيلية لتلك الأدوار.

42. وقد أوضحت الإدارة أن الوثيقة IC 38/2022 كانت إطارًا انتقاليًا مصممًا لمشروع المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات، اللذين تم الانتهاء منهما منذ ذلك الحين، وأنه سيتم استبدالها باستراتيجية عقارية شاملة تعتمد منهجية PRINCE2. وقد التزمت الإدارة باستكمال مراجعة وتحديث الوثيقة IC 38/2022 بحلول الربع الرابع من عام 2026، والتي ستؤسس هيكل الحوكمة الرسمية للمشاريع المستقبلية المتعلقة بالمباني. وأشارت الإدارة كذلك إلى أنه منذ عام 2022، أصبحت المشاريع المتعلقة بالمباني التي تزيد قيمتها عن مليون فرنك سويسري تخضع لمنهجية PRINCE2 مع تحديد الأدوار والمسؤوليات وتكوين مجلس إدارة المشروع. سوف يراقب مجلس BPK الانتهاء من هذا التحديث وتنفيذ ترتيبات الحوكمة للمشاريع المتعلقة بالمباني في عمليات المراجعة المستقبلية.

آلية التخلص من مكونات المبنى المستبدلة وإلغاء الاعتراف بها

43. أظهرت ملاحظتنا في مشروع ترحيل نظام إدارة المباني الجديد (BMS) أن المكونات التي تشكل جزءًا من المبنى، بما في ذلك المصابيح والستائر، قد أزيلت أثناء عملية الترحيل. أظهرت مراجعة البيانات المالية لعام 2025 أنه تمت رسملة 2.26 مليون فرنك سويسري تتعلق بمشروع ترحيل نظام إدارة المباني دون إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لمكونات المبنى المستبدلة. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 45، الفقرة 65، إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل في وقت رسملة تكلفة الاستبدال.

44. أشارت الإدارة إلى أن قيمة الأعمال الجارية المتعلقة بمشروع نظام إدارة المباني في نهاية العام لن تؤدي إلى إلغاء الاعتراف المادي، حيث سيتم استهلاك المكونات المستبدلة بشكل كبير، وسيتم تقييم إلغاء الاعتراف عند اكتمال المشروع أو في نهاية عام 2026. أشارت الإدارة إلى أن النهج السنوي لإلغاء الاعتراف مناسب لمشاريع التشييد الكبرى التي تمتد لعدة سنوات وتنطوي على عمليات هدم هيكلية كبيرة.

التوصية 3

يوصي المكتب بأن تنقح المنظمة توجيهات السياسة التفصيلية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالامتلاك والمنشآت والمعدات بحيث تتطلب إجراء مراجعات سنوية خلال فترة المشروع وعند الانتهاء من مشاريع تشييد المباني وتجديدها، لتحديد القيمة الدفترية للمكونات المادية التي يتم إزالتها أو استبدالها وإلغاء الاعتراف بها.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية وتتوقع تنفيذها كليا بحلول 31 ديسمبر 2026.

إدارة المشتريات

45. أبدت الويبو التزاماً جديراً بالثناء بتعزيز وظيفة الشراء لديها. وعلى مر السنين، حافظت الويبو على امتثالها لدليل المشتريات مع ضمان توافق عمليات الاستحواذ مع الاحتياجات التشغيلية للمنظمة ولوائحها. تعمل المنظمة بموجب دليل للمشتريات يضع توجيهات بشأن السياسات والإجراءات لجميع الأطراف المشاركة في أنشطة المشتريات في الويبو، بما في ذلك الموظفون ومقدمو الطلبات والمديرون والمتعاقدون والعاملون في الوكالات. يتعاون قسم الخدمات المركزية (CSD) بنشاط مع مقدمي طلبات الشراء ومديري المشاريع لتخطيط وتنفيذ مبادرات المشتريات، وغالباً ما يعمل القسم في إطار جداول زمنية صارمة. يدرك مجلس BPK مزايا ممارسات الشراء الحالية مع تحديد نطاق التحسين وتقديم توصيات لتعزيز العمليات الحالية.

تحسين التوثيق المتعلق بتقييم أداء المقاول

46. تُظهر البيانات المالية للسنة المنتهية في عام 2025 أن الويبو تكبدت نفقات خدمة تعاقدية بلغت 122.9 مليون فرنك سويسري. مصروفات الخدمات التعاقدية المتكبدة بناء على الاتفاقات التعاقدية بين الويبو والمقاولين. يتم تنظيم عملية الشراء بموجب دليل المشتريات للبايعين وتعليمات مكتب خدمة المتعاقدين الأفراد (ICS).

47. يصنف دليل مشتريات الويبو العقود إلى ثلاثة أنواع: العقود الاستراتيجية الضرورية لعمليات القطاع، والعقود الحرجة التي من شأنها أن تعطل العمليات بشدة إذا لم تتوفر، والعقود غير الاستراتيجية/غير الحرجة. تتطلب العقود الاستراتيجية بطاقات أداء موثقة يعدها مدير العقود ويراجعها مسؤول المشتريات. يشير الدليل إلى أن العقود الحرجة تتبع نفس عملية بطاقة الأداء مع متطلبات إضافية لقيادات القطاع لوضع خطط استمرارية الأعمال كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر.

48. يشير الدليل إلى أنه ينبغي توثيق ومراقبة مراجعة أداء الموردين، استناداً إلى مؤشر الأداء الرئيسي (KPI) وبطاقة أداء مراجعة الأداء، كأساس لتقييم امتثال الموردين للالتزامات التعاقدية. علاوة على ذلك، ينص الدليل على ضرورة تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية هذه بوضوح في مستندات اللتماس والاتفاق عليها مع الموردين لمنع حدوث نزاعات. يقود مدير العقود عملية مراجعة الأداء، حيث يعمل مع مسؤول المشتريات لتحديد الفرص المتاحة ومعالجة المشاكل الإدارية.
49. حدد تحليلنا لوثائق مراجعة أداء المقاول مسألتين محددتين.

الخدمات التعاقدية الفردية للترجمة التحريرية (ICS)

50. تعرّف السياسة المتعلقة بنظام خدمات الرقابة الداخلية (رقم 2024/03) المتعاقدين الأفراد بأنهم أفراد ليسوا من موظفي الويبو وتم التعاقد معهم وفقاً للأحكام المنصوص عليها لتقديم خدمات إلى الويبو مقابل أجر. وتنص السياسة على أن تخضع جميع العقود التي تزيد قيمتها التراكمية عن 20,000 فرنك سويسري في فترة 12 شهراً لتقييم أداء المتعاقد الفردي. يجب على قادة القطاعات التأكد من إكمال تقييم الأداء في غضون أسبوعين بعد انتهاء كل عقد، على النموذج الذي تحدده إدارة الخدمات اللوجستية.
51. وأظهر تحليل لخمسة من مراكز الخدمة المدنية الدولية التي تبلغ مدفوعاتها التراكمية أكثر من 20,000 فرنك سويسري، أي ما يعادل 0.28 مليون فرنك سويسري، أن تقييم أداء مراكز الخدمة المدنية الدولية تم توثيقه في المذكرة الداخلية بشأن إعادة اعتماد مترجمي مراكز الخدمة المدنية الدولية بدلاً من توثيقه في النموذج الذي حددته إدارة خدمات الدعم المركزية.
52. أوضحت الإدارة أنه بالنسبة للترجمة التحريرية لمراكز الخدمات العامة والترجمة التحريرية لم تنطبق وثائق النموذج المحدد من قبل إدارة خدمات الدعم المركزية على مركز الخدمات المتكاملة، الذي حصل على تجديد العقد، حيث أن مذكرة إعادة الاعتماد بمثابة أساس لمراجعة الأداء. ومن الملاحظ أن النموذج الذي حددته إدارة خدمات الدعم المركزي لم يوثق إلا في حالة نظام الخدمة المدنية الدولية بعقد غير مجدد. وأضافت الإدارة أن أداء ICS كان يخضع لمراقبة شديدة طوال فترة العقد من خلال عملية المراجعة الشهرية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الإدارة أنه في الحالات التي تم تسليط الضوء عليها، لم ينشأ الالتزام باستكمال نموذج التقييم الذي حددته لجنة الخدمة المدنية الدولية لأن العقود كانت لا تزال جارية.
53. ويرى BPK أنه ينبغي إجراء مراجعة موحدة ودورية، سنوياً على الأقل، للأداء بالنسبة لنظام المقاصة الدولي بقيمة تراكمية تزيد عن 20,000 فرنك سويسري في فترة 12 شهراً. وبالنظر إلى مدة الخمس سنوات التي يستغرقها عقد نظام خدمات الرقابة الداخلية، فإن الانتظار حتى اكتمال العقد لإجراء تقييم للأداء سيؤدي إلى تقييمات قديمة لا ترصد اتجاهات الأداء المستمرة. سيؤدي إجراء مراجعة سنوية للأداء مع التوثيق المناسب إلى تحسين الإشراف والرقابة على إدارة خدمات المركز الدولي للخدمات الإدارية.

مراجعة أداء المتعاقدين الاستراتيجيين والمقاولين المهمين

54. أظهر تحليل النفقات المتكبدة والبالغة 1.78 مليون فرنك سويسري خلال عام 2025 لعقد استراتيجي وحاسم مع الشركة (أ) أن موارد البرنامج الخاصة للعقد لم يتم توثيقها. وعلاوة على ذلك، لاحظنا أن مؤشر الأداء الرئيسي وبطاقة أداء مراجعة الأداء للعقد لم يتم تحديدهما في العقد.
55. أكدت الإدارة أنه لم يتم تنفيذ تقرير الأداء الاستراتيجي وأوضحت أن مدفوعات هذه الفواتير تتعلق بالخدمات المهنية التي لم تقم المنظمة بتتبعها حالياً من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية. وبدلاً من ذلك، تُعد شهادات القبول بمثابة دليل على أن الخدمات قد تم تسليمها وفقاً لمعايير مقبولة وفقاً للعقد، في حين تم الاحتفاظ بقائمة منفصلة بالمسائل المعلقة لحلها.

56. وأضافت الإدارة أن استعراض أداء البائعين للمتعهد سيجري رسمياً في الأشهر المقبلة، وأن عقد الخدمات المهنية للشركة "أ" له هيكل حوكمة راسخ، بما في ذلك إنشاء عملية للرصد المنتظم للأداء وتصعيد المشاكل لحلها في الوقت المناسب. وهذا يعني أن مراجعة الأداء لا تتم على أساس سنوي فقط، بل يتم تناولها عند ظهور المشكلات.

التوصية 4
يوصي BPK بأن تكفل المنظمة وضع جميع العقود الاستراتيجية والحاسمة، بما في ذلك بطاقة الأداء الخاصة بموارد البرنامج الخاصة المكتملة في أقرب وقت ممكن في ملف لكل دورة مراجعة سنوية.
رد الإدارة:
توافق الإدارة على التوصية وتوقع تنفيذها بحلول 31 ديسمبر 2026.

تكنولوجيا المعلومات لإعداد التقارير المالية

57. دأبت الويبو على تطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها العمود الفقري لعملياتها، بما في ذلك إعداد التقارير المالية. وقد عملت فرق تكنولوجيا المعلومات وفرق الشؤون المالية ذات الصلة بالتعاون الوثيق مع أصحاب الأعمال وأصحاب المصلحة في المشروع في تخطيط وتنفيذ مبادرات النظام، بما في ذلك تنفيذ نظام بيبول سوفت لإدارة المعلومات الإدارية والمالية وترابطه مع النظم الأخرى في الويبو، مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتماشياً مع هذه الجهود، حددت إدارة عمليات حفظ السلام فرصاً قيّمة لتعزيز بيئة الرقابة الحالية على تكنولوجيا المعلومات وتعزيز قدرات الويبو في مجال تكنولوجيا المعلومات. يقدر BPK فعالية ممارسات الشراء الحالية ولكنها تحدد مجالات التحسين وتقدم توصيات لتحسين العمليات الحالية.

تحسين عملية تبادل البيانات لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل

58. أظهرت البيانات المالية للويبو للسنة المنتهية في عام 2025 أن المنظمة حققت رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بلغت 371.3 مليون فرنك سويسري. تنطوي عملية المحاسبة الخاصة بالرسوم على عملية مبسطة من قسم خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى قسم الشؤون المالية من خلال عملية واجهة البيانات، مما يؤدي إلى إعداد التقارير المالية.

59. في سبتمبر/أيلول 2025، طبقت المنظمة العالمية للويبو نظاماً جديداً للتكامل بين الملف الإلكتروني ونظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل من خلال منصة تكامل مصممة لمزامنة البيانات عبر كلا النظامين وأتمتة سير عمل التعرف على الحسابات. قبل دمج النظام، كانت محاسبة الويبو لرسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يدوية إلى حد كبير، وكان القيد الرئيسي في ذلك هو عدم القدرة على تتبع الطلبات المحددة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات للطلبات الواردة من المكتب المتلقي.

60. أظهر تحليل سجلات الواجهة البينية لتبادل البيانات بين معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل في عام 2025 أنه تم تسجيل أخطاء في واجهة البيانات لعملية إعداد الفواتير وإنشاء القسائم واسترداد الأموال. أشارت الأخطاء إلى وجود عدم تطابق في إعداد الرموز المستخدمة بين نظامي PCT و AIMS في عدة مجالات، بما في ذلك رمز البلد ورمز العملة وما إلى ذلك، والتي تم حلها أو معالجتها لاحقاً من قبل الإدارة. فيما يتعلق بمعالجة استرداد الأموال، أشارت الأخطاء إلى وجود تأخر في مزامنة البيانات بين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل، حيث تم تقديم طلبات الاسترداد قبل نشر تحديثات الرصيد المقابلة. ويرجع ذلك إلى اختلاف التوقيت، وقد تم إصدار طلب مفتوح مع الفريق الفني الداخلي المعني لمعالجة هذه المشكلة.

61. وأشارت الإدارة إلى أن ظهور رموز الأخطاء يدل على أن نظام المراجعة ومنع التكرار يعمل وفقاً للتصميم المحدد. الأخطاء ليست عيوباً، بل هي إجراء رقابي يهدف إلى التأكد من أن عملية إعداد العناصر والكيانات الجديدة في هذه الواجهة تسير على النحو المطلوب، ومن الممكن إجراء تحسينات على مراقبة رسائل الخطأ في المستقبل.

62. BPK يقر بأن رموز الخطأ ضرورية للحفاظ على وظائف النظام. يمكن تحسين هذه الميزة من خلال آلية مراقبة وإشراف منظمة لتوفير تحديثات حول الإجراءات المتخذة لمعالجة الخطأ واستنتاج ما إذا كان الخطأ قد تم حله.

التوصية 5
يوصي مجلس BPK بأن تقوم المنظمة بتسوية تكوين توقيت المعالجة بين معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل من خلال متابعة طلب التغيير المعلق، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعمليات الأعمال المعمول بها.
رد الإدارة:
توافق الإدارة على التوصية وتتوقع تنفيذها بحلول 31 ديسمبر 2026.

2. مراجعة الأداء

خاتمة التدقيق

63. في مراجعة الأداء السابقة، فحص مكتب مراجعة الأداء الركيزة 1 والركيزة 2 من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للويو 2022-2026. ولضمان الاستمرارية في الرقابة، ركز BPK على مراجعة حسابات عام 2025 على الركيزة 3 من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. تشدد هذه الركيزة على تعزيز خدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها الويو لضمان بقائها فعالة وموثوقة ومستجيبة لاحتياجات المستخدمين. ويشمل تحسينات على أنظمة التسجيل الدولية للويو - التي تغطي العلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية - بالإضافة إلى تحسينات على موارد بيانات الملكية الفكرية العالمية التي تدعم الابتكار وصنع السياسات القائمة على الأدلة. وتماشياً مع هذا التفويض، ركزت المراجعة على أداء سجل مدريد وقواعد البيانات العالمية.
64. وتستخدم المنظمة العالمية للويو إطار الإدارة القائمة على النتائج لتوجيه تقديم خدماتها العالمية في مجال الملكية الفكرية، بما في ذلك الخدمات التي تدار من خلال سجل مدريد وقواعد البيانات العالمية. وبموجب هذا الإطار، يدير سجل مدريد عملية تسجيل العلامات التجارية الدولية من البداية إلى النهاية، بما يشمل استلام وفحص الطلبات المقدمة من مكاتب المنشأ، وتسجيل التسجيلات الدولية ونشرها، وإخطار الأطراف المتعاقدة المعنية، ومعالجة التسميات اللاحقة والتجديدات والتعديلات والتغييرات الأخرى التي تؤثر على العلامات المسجلة.
65. وتوفر قواعد البيانات العالمية - التي تضم قاعدة بيانات براءات الاختراع وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وقاعدة بيانات التصاميم العالمية - مستودعات متاحة للجمهور تجمع معلومات براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم من المكاتب الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وتدعم قواعد البيانات هذه مجموعة واسعة من وظائف البحث والتحليل، مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية العالمية من خلال حقول بحث متعددة، بما في ذلك الكلمات المفتاحية والأسماء والأرقام والتصنيفات والتواريخ وتفصيل الأولوية. وتمثل هذه الخدمات مجتمعةً عنصراً أساسياً من عناصر ولاية الويو في إطار الركيزة الاستراتيجية 3، وهي توفير خدمات ومعارف وبيانات عالية الجودة في مجال الملكية الفكرية للمستخدمين في جميع أنحاء العالم.
66. وخلصت المراجعة إلى أن الويو قد أدارت نظام مدريد وقواعد البيانات العالمية بفعالية في تحسين جودة خدماتها وسهولة الوصول إليها لأصحاب المصلحة خلال الفترة التي خضعت للمراجعة. يوفر نظام مدريد آلية مركزية لتسجيل العلامات التجارية الدولية مع تغطية عالمية واسعة، وتحسين توقيت المعالجة وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال الأتمتة والرقمنة. وفي موازاة ذلك، تعمل قواعد البيانات العالمية كمستودعات شاملة ومتعددة الاختصاصات القضائية تعزز الشفافية وتدعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتسهل الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم.
67. ومع ذلك، حددت المراجعة مجالات للتحسين من أجل تعزيز فعالية واستدامة خدمات الويو العالمية للملكية الفكرية على المدى الطويل.

الاستنتاجات والتوصيات

سجل مدريد

68. تدير الويو سجل مدريد، وهو بمثابة الهيئة المركزية المسؤولة عن إدارة تسجيلات العلامات التجارية الدولية في إطار نظام مدريد. يفحص سجل مدريد الطلبات الواردة من مكاتب المنشأ، ويسجل التسجيلات الدولية، وينشرها في جريدة الويو للعلامات الدولية، ويخطر الأطراف المتعاقدة المعنية. كما أنها تعالج التعيينات اللاحقة والتجديدات والتقييدات والتحويلات والتغييرات الأخرى التي تؤثر على التسجيلات الدولية. من خلال هذه الآلية المركزية، يمكن لمالكي العلامات

التجارية التماس الحماية في ولايات قضائية متعددة من خلال تقديم طلب دولي واحد بلغة واحدة ودفع مجموعة واحدة من الرسوم.

69. تحكم نظام مدريد معاهدتان: اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (اتفاقية مدريد) والبروتوكول المتعلق باتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (بروتوكول مدريد). أنشأت اتفاقية مدريد، التي اعتُمدت في عام 1891، الإطار الأصلي للتسجيل الدولي للعلامات، وذلك في المقام الأول بين مجموعة محدودة من البلدان. وقد أدخل بروتوكول مدريد، الذي اعتُمد في عام 1989، أحكاماً أكثر مرونة - مثل إمكانية تأسيس طلب دولي على طلب وطني (وليس فقط تسجيل)، وفترات رفض أطول، وخيار الرسوم الفردية - مما يجعل النظام أكثر جاذبية لمجموعة أوسع من البلدان. واليوم، أصبح جميع الأعضاء أطرافاً في بروتوكول مدريد، الذي أصبح المعاهدة التنفيذية الوحيدة داخل المنظومة.

70. ويعمل سجل مدريد من خلال سير عمل رقمي للغاية تدعمه منصات تكنولوجيا المعلومات التابعة لليوبيو، بما في ذلك الإيداع الإلكتروني في مدريد، ومرصد مدريد، وبوابة مكتب مدريد، وبوابة مدريد الإلكترونية، ونظام مدريد لمعلومات التسجيلات الدولية (MIRIS). يفحص سجل مدريد الطلبات المرسله إلكترونياً من المكاتب الوطنية أو الإقليمية للملكية الفكرية. وفي حال الامتثال، يتم تسجيل العلامة في السجل الدولي ونشرها، وبعد ذلك تقوم المكاتب المعنية بإجراء الفحوصات الموضوعية وفقاً لقوانينها المحلية. ويعتمد النظام على اتصالات إلكترونية موحدة وقواعد بيانات مركزية لضمان الكفاءة والشفافية وتتبع الحالة في الوقت الفعلي لمقدمي الطلبات والمكاتب في جميع أنحاء العالم.

71. على مر السنين، استمر نظام مدريد في تقديم قيمة كبيرة لكل من المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية. يوفر عملية مركزية وفعالة من حيث التكلفة ومبسطة لحماية العلامات التجارية الدولية. وتشكل نقاط القوة هذه أساساً متيناً يمكن البناء عليه لإدخال المزيد من التحسينات، لا سيما مع استمرار نمو الطلب على الحماية الدولية للعلامات التجارية. ومع ذلك، واستناداً إلى تحليل وثائق التخطيط والمقاربات التي أجريت مع إدارة الويبو، حددت المراجعة فرص التحسين في مجالات تكنولوجيا المعلومات ومؤشرات الأداء والمنشورات في نظام مدريد على النحو التالي

ضمان التكامل بين نظام السجل في مدريد ونظام شعبة الشؤون المالية

72. نظام MIRIS، الذي تم نشره منذ عام 2016، هو تطبيق يُستخدم في سجل مدريد لدعم عملية تقديم طلبات العلامات التجارية الدولية وتسجيلها. يقوم نظام MIRIS بمعالجة بيانات الطلبات ويعمل بمثابة العمود الفقري لسير عمل الفحص والإخطار بالمخالفات والنشر في نظام مدريد.

73. وفي موازاة ذلك، تُدار العمليات المالية لليوبيو من خلال نظام تخطيط موارد المؤسسة، أي نظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل، الذي أُطلق في عام 2011. يدعم نظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل وظائف الإدارة المالية لليوبيو، من تحصيل الرسوم ومعالجة المدفوعات (بما في ذلك الحساب الجاري وبطاقات الائتمان والتحويلات المصرفية) والمحاسبة.

74. يخدم كل من MIRIS و AIMS وظائف أساسية مختلفة. يركز نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقام الأول على الإدارة التشغيلية في نظام مدريد، بينما يركز نظام المعلومات الإدارية المتكامل بشكل أكبر على الجوانب المالية والمحاسبية لدعم شعبة الشؤون المالية. ومن الناحية العملية، فإن كلا النظامين مترابطان من الناحية التشغيلية، حيث أن معظم معاملات طلبات العلامات التجارية الدولية ومعاملات التسجيل في نظام معلومات تسجيل العلامات التجارية الدولية مرتبطة بالرسوم (مثل إيداع الطلب أو تجديده)، بينما يتولى نظام إدارة معلومات العلامات التجارية الدولية الجوانب المالية للمعاملة (مثل الإيرادات والمدفوعات والمبالغ المستردة).

75. بالإضافة إلى ذلك، يجب الربط بين النظامين، على سبيل المثال، فيما يتعلق بعملية التخلي في سجل مدريد واسترداد المدفوعات في قسم الشؤون المالية. يُعتبر الطلب أو الطلب الدولي المقدم بموجب نظام مدريد مهجوراً إذا لم يتم معالجة المخالفات التي أُبلغ بها المكتب الدولي في غضون المهلة الزمنية المحددة، أو إذا لم يتم دفع الرسوم المطلوبة. عندما يتم التخلي عن الطلب، يتم استرداد الرسوم التي دفعها مقدم الطلب بعد خصم مبلغ معين من المال.

76. وجدت المراجعة أنه لم ينتج عن جميع الطلبات أو الطلبات المتروكة استرداد الأموال. لا يسري استرداد الأموال على الطلبات أو الطلبات التي لم تُدفع عنها رسوم أو تلك الطلبات التي لم تُدفع عنها رسوم. لم تكن هناك آلية مباشرة بين نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام المعلومات الإدارية المتكامل لتتبع الطلبات والطلبات المتروكة في نظام مدريد ودفع المبالغ المستردة في نظام التمويل. قامت المنظمة بإجراء تسوية شهرية وغير متزامنة بين النظامين عبر آلية تبادل الملفات. زادت هذه الآلية اليدوية وغير المباشرة لتبادل البيانات من مخاطر التناقضات والتأخير في تحديد المعاملات غير المتطابقة بين الطلبات المتروكة والمبالغ المستردة ذات الصلة.

77. يستخدم كلا النظامين النظام القديم. يعمل سجل مدريد وشعبة الشؤون المالية على تحديث الأنظمة بالتوازي منذ نهاية عام 2025، حيث تركز المرحلة الحالية على تطوير نظام المكاتب الخلفية. لقد كانت هناك بعض المقاربات والمناقشات لتحسين المواءمة بين هذين النظامين، لكنها لا تزال في المراحل الأولى.
78. هناك حاجة إلى أنظمة متكاملة ومتراصة في سجل مدريد وقسم الشؤون المالية. وينبغي أن يكون نظام سجل مدريد قادراً على تتبع التقدم الكامل لعملية تقديم طلبات العلامات التجارية الدولية، بما في ذلك الجوانب المالية في جميع المراحل (على سبيل المثال، الإيرادات من الطلبات الأولية والتجديدات، وحساب رسوم الإخطارات بالمخالفات، والمبالغ المستردة في حالة التخلي عن الطلبات)، في حين ينبغي أن يراقب نظام إدارة المعلومات الإدارية المتكاملة عملية سجل مدريد، والتي لها تأثير على الإدارة المالية.
79. نظراً لضخامة المشروع، فمن الضروري ضمان تكامل النظامين بنجاح. بدون نهج منسق وتعاوني، قد تستمر الثغرات الموجودة في التتبع والمراقبة والتسوية حتى بعد إطلاق الأنظمة الجديدة.

التوصية 6
يوصى BPK بأن تضع المنظمة استراتيجية شاملة أو خارطة طريق لضمان أن توفر النظم في قسم السجل والشؤون المالية في مدريد عمليات مبسطة وآليات رقابة قوية وتكامل سلس.
رد الإدارة: توافق الإدارة على التوصية. عقد فريقا الشؤون المالية ومدريد المعنيين عدة اجتماعات ومناقشات بشأن الآثار العملية المترتبة على مواءمة النظامين الجديدين. إن تحولات كلا النظامين عميقة في نطاقها ومواءمة مشاريع إدارة المحتوى في النظامين لمعالجة قدرات العملية والتحكم والتكامل في كلا النظامين هي أولوية حاسمة للإدارة. سيتم وضع استراتيجية لمعالجة مجالات التركيز هذه. من المتوقع أن تُنفذ الإدارة التوصية كاملة بحلول 30 سبتمبر 2026.

تعزيز مؤشرات الأداء الرئيسية لسجل مدريد

80. في وثائق برنامج العمل والميزانية للفترة 2025/2024، يبلغ خط الأساس لمؤشر إجمالي عدد الأعضاء 114 عضوًا، مع استهداف انضمام 6 دول أعضاء جديدة. استنادًا إلى قائمة حالة عضوية نظام مدريد في وثيقة 5 ديسمبر 2025، فإن العضو الجديد الوحيد لفترة السنتين 25/2024 هو قطر، التي انضمت إلى نظام مدريد في 3 أغسطس 2024. في حين أن غرناطة أودعت صك انضمامها في 15 ديسمبر 2025، وسيدخل البروتوكول حيز النفاذ بالنسبة لغرناطة في 15 مارس 2026.

(أ) إضافة مناطق إلى مؤشر أداء عضوية مدريد في مؤشر أداء عضوية مدريد

81. يغطي نظام مدريد حاليًا 132 دولة أو 72.9% من أعضاء اتفاقية باريس (181 دولة). ولذلك، فإن 49 عضوًا من أعضاء اتفاقية باريس غير مشمولين بعد بنظام مدريد. وفقًا للبيانات الصادرة عن سجل مدريد، بلغ العدد الإجمالي لطلبات تسجيل العلامات التجارية المباشرة في الخارج في عام 2024، المقدمة من 49 دولة غير عضو في نظام مدريد، 51,285 طلبًا. تمثل الدول العشر التي سجلت أعلى عدد من إيداعات العلامات التجارية 36,504 إيداع للعلامات التجارية، أي ما يعادل 71.2% من جميع إيداعات العلامات التجارية من غير أعضاء مدريد في عام 2024.
82. ومع ذلك، لم يتم تقسيم مؤشر الأداء الرئيسي لإجمالي العضوية في نظام مدريد حسب المنطقة. ينص على الهدف المتوقع لعدد الأعضاء الجدد، بغض النظر عن المنطقة. كشفت المقابلات التي أجريت مع جهات التنسيق أنه عندما يكون التركيز على الانضمام على الكمية فقط، سيكون من الأسهل تحقيق الهدف من خلال الاقتراب من البلدان الصغيرة كأعضاء جدد في نظام مدريد. وعلى الرغم من اعتراف سجل مدريد بأهمية عدد الأعضاء الجدد، إلا أن سجل مدريد ردد أيضًا أن دمج العوامل الإقليمية من شأنه أن يعزز التركيز الاستراتيجي للانضمام. وبالنظر إلى الكمية الكبيرة من إيداعات العلامات التجارية لتلك البلدان، فإن انضمامها سيكون له تأثير إيجابي وسيشجع البلدان المجاورة على الانضمام إلى نظام

مدير. ونحن نرى أنه يمكن لسجل مدريد تفصيل مؤشر أدائه من خلال إدراج المناطق المستهدفة في تقرير الانضمامات الفصلي لمدير.

(ب) إضافة اعتماد الإيداع الإلكتروني في مدير كمؤشر جديد للأداء

83. وقد طورت الويبو أيضاً أداة الإيداع الإلكتروني في مدير كأداة إلكترونية تدعم إيداع طلبات العلامات التجارية الدولية من خلال مكاتب الملكية الفكرية الوطنية أو الإقليمية (مكاتب المنشأ). وتتيح هذه الأداة لمقدمي الطلبات تقديم طلبات العلامات التجارية الدولية الجديدة إلى مكتب المنشأ الذي يتبعون له وتمكن المكتب من مراجعتها ومعالجتها قبل إحالتها إلى الويبو. بدأ العمل بالإيداع الإلكتروني في مدير في عام 2014، وكان مكتب بنيلوكس للملكية الفكرية أول مكتب يعتمد. اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، اعتمد 39 مكتباً من مكاتب الملكية الفكرية في مدير الإيداع الإلكتروني لعملائها.

84. ويتيح معدل التبني هذا الفرصة للويبو للتواصل مع مكاتب الملكية الفكرية لتشجيعها على اعتماد نظام مدير للإيداع الإلكتروني. وكشفت المناقشات مع جهات التنسيق أن اعتماد الإيداع الإلكتروني من قبل عدد أكبر من مكاتب الملكية الفكرية سيوفر فوائد رئيسية في المراحل النهائية لأن المكتب الدولي سيتلقى تدفقات بيانات أكثر تنظيماً واتساقاً منذ بداية العملية (إيداع الطلب الدولي). تُعد هذه البيانات المنظمة أمراً حيويًا لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات عالية الجودة للمستخدمين. ونحن نرى أنه يمكن للمنظمة أن تستفيد من إضافة العدد الإجمالي لمكاتب الملكية الفكرية التي اعتمدت نظام مدير للإيداع الإلكتروني كمؤشر أداء جديد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لسجل مدريد أن ينظر في إجراء استقصاء منظم لجمع تعليقات من المكاتب الوطنية للملكية الفكرية باعتبارها المستخدمين الرئيسيين للإيداع الإلكتروني في مدير. ومن شأن مثل هذا الاستطلاع أن يوفر رؤى قيمة حول خبراتهم العملية والتحديات والتوقعات المتعلقة بالإيداع الإلكتروني في مدير. ويمكن استخدام النتائج لتحسين استراتيجية مدير للتوعية والدعم في مجال الإيداع الإلكتروني في مدير لتلبية احتياجات مكاتب الملكية الفكرية.

التوصية 7

يوصي BPK بأن تقوم المنظمة بما يلي:

- a. إضافة مناطق الأعضاء الجدد المستهدفين إلى مؤشر أدائها في تقرير الانضمام الفصلي في مدير للتركيز بشكل أفضل على أولوية الأعضاء المحتملين.
- b. إدراج إجمالي اعتماد مكتب الإيداع الإلكتروني في مدير كمؤشر أداء جديد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2028/29.
- c. إجراء استبيان منظم حول الإيداع الإلكتروني في مدير لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية لجمع التعليقات ذات الصلة بهدف زيادة اعتماد المكاتب.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية.

التوصية 7-أ: سيتم إدراج مؤشر الأداء المحدث في نسخة الربع الثالث من عام 2026 من تقرير مدير الفصلي للانضمامات.

التوصية 7-ب: سيتم اقتراح مؤشر أداء جديد بشأن إجمالي اعتماد مكتب الإيداع الإلكتروني في مدير في مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2028/29.

التوصية 7-ج: سيتم إجراء مسح منظم بين مكاتب الملكية الفكرية الوطنية حول الإيداع الإلكتروني في مدير بحلول نهاية سبتمبر 2026.

تحسين إعداد التقارير الداخلية في سجل مدريد

85. وقد أصدر سجل مدريد بانتظام العديد من التقارير الداخلية كجزء من حوكمة نظام مدريد ورصده وتقييمه. تهدف هذه التقارير، بما في ذلك تقارير الأداء الشهرية لمدير تقارير الانضمام الفصلية لمدير، إلى تزويد القراء بآخر المستجدات حول الأداء التشغيلي وإدارة عبء العمل والاتجاهات المالية والتقدم المحرز في انضمام أعضاء جدد. تعمل التقارير كأداة لدعم الشفافية ورصد الكفاءة وتقييم تقديم الخدمات، وبالتالي تعزيز وتحسين نظام مدريد.

(أ) تقارير الأداء الشهرية لمدير

86. أظهر تحليلنا لتقارير الأداء الشهرية الصادرة في مدريد للفترة من 2024 إلى 2025 أن أهداف التأخير للطلبات الدولية والتجديدات والتعيينات اللاحقة والتعديلات وقرارات الطرف المتعاقد المعين والتصحيحات ظلت ثابتة في عامي 2024 و2025. في حين أن بعض أهداف الانتظار قد تكون لا تزال ذات صلة، إلا أن أهداف التجديدات والقرارات من قبل الطرف المتعاقد هي إلى حد ما أعلى بكثير من الوقت الفعلي اللازم لهذه الأنشطة.

87. وعلاوة على ذلك، تم تحليل عبء العمل المعلق لـ 7 معاملات في التقرير بما في ذلك الطلبات الدولية والتجديدات والتعيينات اللاحقة والتعديلات وقرارات الطرف المتعاقد المعين والتصحيحات والتمويل. كشف هذا التحليل أن سجل مدريد كان ناجحًا جدًا في تقليل أعباء العمل المعلقة في بعض المجالات. ومع ذلك، فإن أعباء العمل المستهدفة المعلقة لأنشطة التجديد والقرار كانت أيضًا أعلى بكثير من أعباء العمل الفعلية المعلقة.

88. كشفت المناقشة مع جهات التنسيق أن الأتمتة وعمليات تكنولوجيا المعلومات المبسطة قد ساعدت في تقليل الوقت المطلوب وأعباء العمل المعلقة، لا سيما بالنسبة للتجديد والقرارات التي يتخذها الطرف المتعاقد المعين. ومع ذلك، فإن الهدف المذكور في تقرير الأداء لم يتم تحديثه ليعكس الوضع الحالي، مما يحد من أهمية المقارنة المقدمة. على الرغم من إقرارنا وتقديرنا للجهود التي يبذلها سجل مدريد لتقليل وقت الانتظار وأعباء العمل المعلقة في نظام مدريد، إلا أنه كانت هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين، مثل وضع أهداف أكثر ملاءمة لضمان مقارنات أوضح وأحدث للقراء.

(ب) تقارير انضمام مدريد الفصلية

89. أظهر تحليلنا لتقارير انضمام مدريد الفصلية للفترة من 2022 إلى 2025 أن سجل مدريد يحدد بالفعل بعض الدول كأعضاء جدد محتملين في نظام مدريد. ومع ذلك، أشارت مراجعتنا إلى أن 50% فقط من أكبر 10 دول لديها أكبر عدد من إيداعات العلامات التجارية المباشرة في الخارج قد تم تضمينها في تقارير الانضمام من 2022 إلى 2025. ومن بين الأعضاء الجدد المحتملين الآخرين المدرجين في تقرير الانضمام الأخير (الربع الرابع من عام 2025) دول ذات أعداد متفاوتة من إيداعات العلامات التجارية، بما في ذلك بعض الدول التي لديها أقل من 10 إيداعات.

90. علاوةً على ذلك، كشف تقرير مدريد الأخير للانضمام (الربع الرابع 2025) عن بعض التقدم الذي عفا عليه الزمن وعدم وجود تحديث للتقدم الحالي في بعض البلدان، حيث كانت آخر تحديثات في الفترة 2017-2021. ونظرًا لعدم إجازها تقدمًا في الآونة الأخيرة، فإن إدراج هذه الدول في تقرير الانضمام لعام 2025 لن يوفر للقراء معلومات ذات صلة ومحدثة.

91. كانت هناك خطة عمل لشعبة الشؤون القانونية في مدريد في عام 2026، مرتبطة بالتقدم المحرز في انضمام مدريد، والتي تهدف إلى تقديم تعليقات على التشريعات المحلية لجعلها متوافقة مع مدريد (للأعضاء الحاليين والمستقبليين). وتغطي خطة العمل هذه 29 دولة مستفيدة، بما في ذلك 4 أعضاء حاليين في مدريد و25 عضوًا في المستقبل. ومع ذلك، لم يكن هناك تزامن بين قائمة الأعضاء الجدد المحتملين في تقرير انضمام مدريد وقائمة البلدان المستفيدة في خطة العمل. بعض الدول غير الأعضاء في مدريد مذكورة في خطة العمل ولكنها غير مذكورة في تقارير الانضمام. من ناحية أخرى، هناك بعض الدول المذكورة في تقارير الانضمام ولكنها لم تُذكر في خطة عمل 2026.

92. كشفت المناقشات مع نقاط الاتصال أن النهج والاستراتيجية لكل بلد محتمل يختلفان ويعتمدان على الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية للبلد. واستناداً إلى التجربة، قد تحتاج بعض البلدان إلى سنوات لإحراز تقدم طفيف في عملية الانضمام، بينما قد تحتاج بلدان أخرى إلى إحراز تقدم كبير في غضون أشهر فقط. ومع ذلك، لا تزال بعض البلدان مذكورة في التقارير لتمكين القراء من تتبع التقدم المحرز في انضمامها، على الرغم من عدم وجود تحديثات في السنوات القليلة الماضية.

93. وقد أعربنا عن تقديرنا وإعجابنا بجهود سجل مدريد في تقديم آخر المستجدات بشأن انضمام أعضاء جدد في التقرير الفصلية. ومع ذلك، كانت هناك بعض المجالات التي يمكن تحسينها لتزويد القراء بالبيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل أفضل.

التوصية 8

يوصي BPK بأن يقوم سجل مدريد بما يلي:

- a. تحديث أهداف عبء العمل المعلقة والمعلقة المستخدمة في تقرير الأداء الشهري لمدير لتعكس بشكل أفضل مستويات الإنتاجية الحالية.
- b. تطوير نسخة محدثة شاملة من تقارير الانضمام الفصلية لسجل مدريد من خلال استبعاد البلدان التي ليس لديها تحديثات ذات صلة، بما في ذلك مؤشر الأداء الرئيسي للانضمام الإقليمي (كما نوقش أعلاه في القسم المعنون "تعزيز مؤشرات الأداء الرئيسية لسجل مدريد") وكذلك النظر في كمية بيانات إيداعات العلامات التجارية الدولية وقائمة البلدان المستفيدة في خطة عمل سجل مدريد كاعتبارات لاختيار البلدان المذكورة في تقارير الانضمام.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية.

التوصية 8-أ: سيتم تحديث أهداف عبء العمل المعلقة في إصدار أكتوبر 2026 من تقرير الأداء الشهري لمدير.

التوصية 8-ب: سيتم إعداد نسخة محدثة شاملة من تقرير انضمام مدريد ربع السنوي للربع الثالث من عام 2026.

قواعد البيانات العالمية

94. تحتفظ الويبو بثلاث قواعد بيانات عالمية أساسية (قاعدة بيانات براءات الاختراع وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وقاعدة بيانات التصميم العالمية) التي تعمل كمستودعات رئيسية متاحة للجمهور للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية، وتجمع السجلات المستمدة من المكاتب الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وتؤدي كل قاعدة بيانات وظيفة متميزة ولكنها مكملة لوظيفة أخرى داخل النظام البيئي العالمي لمعلومات الملكية الفكرية.
95. توفر قاعدة بيانات PATENTSCOPE إمكانية الوصول إلى طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الدولية المنشورة بنصها الكامل في يوم النشر، ووثائق البراءات من المكاتب الوطنية والإقليمية المشاركة، والمؤلفات غير المتعلقة بالبراءات. تغطي قاعدة البيانات ما يقدر بـ 126 مليون سجل براءة اختراع حتى أوائل عام 2026، مما يجعلها واحدة من أكثر منصات البحث عن براءات الاختراع شمولاً. توفر قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية (GBD) إمكانية الوصول إلى مجموعات من العلامات التجارية الدولية في إطار نظام مدريد والعلامات التجارية من المكاتب الوطنية والمكاتب الإقليمية المشاركة. كما يغطي أيضًا تسميات المنشأ المسجلة بموجب نظام لشبونة، وشعارات المادة 6 ثالثًا، والأسماء الدولية غير المسجلة الملكية لمنظمة الصحة العالمية. توفر قاعدة بيانات التصميم العالمية (GDD) إمكانية الوصول إلى التصميم الدولية في إطار نظام لاهاي من المكاتب الوطنية والمكاتب الإقليمية المشاركة. تدعم قواعد البيانات البحث عن المجموعات عن طريق العديد من حقول البحث المختلفة - الكلمات الرئيسية، والأسماء، والأرقام، والتصنيف، والتاريخ، والبلد، والأولوية، ومجموعات من هذه الحقول.
96. على مر السنين، واصلت كل من PATENTSCOPE و GPATENTSCOPE و GBDD و GDD تقديم قيمة كبيرة لكل من المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وتمثل قواعد البيانات الثلاث استثمارًا مؤسسيًا كبيرًا من قبل الويبو وتعكس سنوات من التطوير التقني والمفاوضات الثنائية مع مكاتب الملكية الفكرية والتواصل مع السلطات الوطنية في جميع أنحاء العالم.
97. حددت المراجعة فرص التحسين في مجالات ترتيبات تبادل البيانات ومراقبة التغطية عبر ثلاث قواعد بيانات على النحو التالي.

مواءمة ترتيبات الويبو لتبادل البيانات مع مكاتب الملكية الفكرية

98. وتجمع قواعد البيانات العالمية للويبو بيانات الملكية الفكرية من المكاتب الوطنية للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وهي بمثابة مورد لأصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية. وتماشيا مع الركيزة الاستراتيجية 3، التي تهدف إلى توفير خدمات ومعارف وبيانات عالية الجودة في مجال الملكية الفكرية، تتعاون المنظمة مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية على أساس طوعي لبناء موارد معلومات عالمية شاملة عن الملكية الفكرية. وتعتمد جودة البيانات في قواعد البيانات هذه واكتمالها ودقة توقيتها على الترتيبات التعاونية التي وضعتها الويبو مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية

المساهمة. وبالنظر إلى الطبيعة الطوعية للترتيب ووضعه غير الإلزامي، فإن المنظمة تلعب دورًا حاسمًا في تيسير وتشجيع ودعم تبادل البيانات.

99. ولاحظت المراجعة أن ترتيبات تبادل البيانات بين الويبو ومكاتب الملكية الفكرية قد تباينت. وقد عملت بعض المكاتب بموجب اتفاقات رسمية (مذكرة تفاهم، وخطة تعاون، واتفاق تعاون، واتفاق تعاون تقني، واتفاق تعاون تقني، واتفاق تبادل البيانات)، بينما ساهمت مكاتب أخرى للملكية الفكرية من خلال ترتيبات غير رسمية (البريد الإلكتروني والبيانات المفتوحة). ويعكس تنوع هذه الترتيبات الطبيعة الطوعية للمشاركة، والقدرات المختلفة، وأولويات المكاتب الوطنية. ومع ذلك، فقد أتاح أيضًا فرصًا للمنظمة لتعزيز تغطية وموثوقية البيانات في قواعد البيانات العالمية.
100. أظهر أحدث نموذج لاتفاقية تبادل البيانات الذي قدمته جهة الاتصال أن المكتب سيقدم تحديثات منتظمة حول بيانات التبادل. ولكن لم تكن هناك معلومات أو شروط تتعلق بالتحديثات المنتظمة. وعلاوة على ذلك، أظهرت الاتفاقيات باللغة الإنجليزية أن معظم الوثائق لم تحدد تواتر التحديث أو الجداول الزمنية للتقديم أو توقعات جودة البيانات. في حين أن شرط تقديم تحديثات منتظمة كان متاحًا، إلا أنها كانت عادةً غير ملزمة. وقد تم تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها الطرفان على مر السنين بمستويات متفاوتة من الالتزام والفعالية في مختلف مكاتب الملكية الفكرية.
101. وقد يكفل وضع إطار اتفاق موحد أن تكون علاقة الويبو مع جميع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية على نفس المستوى من الرسمية والالتزام. وقد يضمن هذا الشرط اتساق البيانات ويعزز مكانة الويبو في النظام العالمي للملكية الفكرية. ومن المعترف به أن قدرة الويبو على توحيد هذه الترتيبات وإضفاء الطابع الرسمي عليها مقيدة بطبيعة التعاون الذي يقوم على أحكام وشروط متفق عليها بشكل متبادل، مع تقاسم المسؤولية عن تنفيذ المشاريع، وبهدف نهائي هو الاستدامة على المدى الطويل.

التوصية 9

يوصي BPK بأن تقوم المنظمة بما يلي:

- (أ) تطوير نموذج اتفاقية تبادل بيانات موحد معزز وموحد مع الحفاظ على قابليته للتكيف مع احتياجات كل مكتب. يجب أن يشمل النموذج، على سبيل المثال لا الحصر، التوقعات التشغيلية، بما في ذلك تواتر التحديث المتفق عليه بشكل متبادل والجداول الزمنية للتقديم.
- (ب) مراجعة الاتفاقيات القائمة لإعطاء الأولوية للمشاركة مع مكاتب الملكية الفكرية لتوسيع نطاق تغطية حقوق الملكية الفكرية، أي براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية.

التوصية 9-أ: سنقوم بمراجعة نموذج اتفاقية تبادل البيانات ليشمل المزيد من المواصفات التشغيلية بحلول الربع الرابع من عام 2026.

التوصية 9-ب: ومن المتوقع أن تكون مراجعة الاتفاقيات القائمة مع مكاتب الملكية الفكرية جهداً طويل الأجل بسبب عدد الاتفاقيات المعنية والقدرة المحدودة للعديد من مكاتب الملكية الفكرية على تقديم تحليل قانوني إضافي في الأجل القصير. من المتوقع أن تتم هذه المراجعة من الربع الرابع من عام 2026 حتى نهاية عام 2027.

تعزيز تغطية البيانات لقواعد البيانات العالمية للويبو

102. تجمع قواعد البيانات العالمية للويبو (قواعد بيانات الويبو العالمية (PATENTSCOPE)، وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية/GBD، وقاعدة بيانات التصاميم العالمية/GBD) سجلات الملكية الفكرية من جميع أنحاء العالم، مما يجعلها أدوات لا تقدر بثمن للفاحصين ومكاتب الملكية الفكرية والباحثين وغيرهم من المستخدمين. وقد احتفظت براءات الاختراع (PATENTSCOPE) و GBD و GDD على التوالي بـ 126 مليون سجل براءة اختراع من معاهدة التعاون بشأن البراءات و 84 مصدرًا؛ و 72 مليون سجل علامة تجارية من 88 مصدرًا (بما في ذلك المادة 6 ثالثًا من اتفاقية باريس، والنظام الدولي لتسميات المنشأ، ونظام مدريد للحماية الدولية للعلامات التجارية، ومنظمة الصحة العالمية للأسماء العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ونظام لاهاي للحماية الدولية للعلامات التجارية، ومنظمة الصحة العالمية للأسماء الدولية غير المملوكة)؛ و 18 مليون سجل تصميم من 41 مصدرًا (بما في ذلك نظام لاهاي للحماية الدولية للتصميمات التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية). وتكتسي دقة البيانات الواردة واكتمالها وحسن توقيتها أهمية بالغة بالنسبة

للمستخدمين، بما يتماشى مع الركيزة الاستراتيجية 3 للويبو، وهي توفير خدمات ومعارف وبيانات عالية الجودة في مجال الملكية الفكرية تقدم قيمة للمستخدمين في جميع أنحاء العالم.

103. وحددت المراجعة مجالات محتملة للتحسين من أجل تعزيز استخدام قواعد البيانات العالمية للويبو، على النحو التالي:

(أ) تعزيز تغطية البيانات

1) بعض المجموعات لم يتم تحديثها منذ سنوات

104. حددت مراجعة صفحة تغطية بيانات PATENTSCOPE والمعلومات المتاحة في قاعدة البيانات العالمية للبيانات العامة وقاعدة البيانات العالمية للبيانات العديد من المجموعات الوطنية التي لم تتلق تحديثات للبيانات لفترات طويلة، وفي بعض الحالات لمدة عقد أو أكثر. يقدم الجدول أدناه أمثلة توضيحية.

الجدول 3. مجموعات مكاتب الملكية الفكرية مع تحديثات غير منتظمة

الرقم	مكتب ملكية فكرية	قواعد البيانات العالمية	التغطية الأخيرة	آخر السجلات	ملاحظات
1	غواتيمالا	ركن البراءات PATENTSCOPE	2019/11/13	7,906	غير محدثة < 5 سنوات
2	هندوراس	ركن البراءات PATENTSCOPE	2015/04/27	407	غير محدثة < 10 سنوات
3	بنما	ركن البراءات PATENTSCOPE	2013/10/29	2,943	غير محدثة < 10 سنوات
4	جنوب أفريقيا	ركن البراءات PATENTSCOPE	2015/07/29	151,921	غير محدثة < 10 سنوات
5	الإمارات العربية المتحدة	ركن البراءات PATENTSCOPE	2013/01/02	234	غير محدثة < 10 سنوات
6	شيلي	قاعدة البيانات العالمية للعلامات	2018/08/28	602,514	غير محدثة < 5 سنوات
7	إسواتيني	قاعدة البيانات العالمية للعلامات	2018/04/24	20,541	غير محدثة < 5 سنوات
8	غامبيا	قاعدة البيانات العالمية للعلامات	2018/12/31	8,707	غير محدثة < 5 سنوات
9	غانا	قاعدة البيانات العالمية للعلامات	2018/09/04	31,335	غير محدثة < 5 سنوات
10	الكويت	قاعدة البيانات العالمية للعلامات	2018/01/28	33,213	غير محدثة < 5 سنوات
11	السودان	قاعدة البيانات العالمية للعلامات	2017/12/05	23,762	غير محدثة < 5 سنوات
12	بوتسوانا	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2018/05/24	203	غير محدثة < 5 سنوات
13	بروني دار السلام	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2019/03/05	191	غير محدثة < 5 سنوات
14	اليابان	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2020/02/26	598,850	غير محدثة < 5 سنوات
15	الأردن	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2018/03/30	2,193	غير محدثة < 5 سنوات
16	كينيا	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2018/08/18	1,225	غير محدثة < 5 سنوات
17	منغوليا	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2020/11/10	3,008	غير محدثة < 5 سنوات
18	موزامبيق	قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	2018/05/16	185	غير محدثة < 5 سنوات

105. استناداً إلى البيانات المذكورة أعلاه، قد يكون من الضروري إجراء تمرين منهجي لمعرفة على وجه التحديد نقص تحديثات المجموعات؛ والتمييز بين المكاتب التي تفتقر إلى القدرة وتلك التي قد تكون واجهت حالات أخرى؛ وتحديد العوامل الأخرى التي قد تكون ساهمت في المشكلة.

2) التحديات المتعلقة بتقييم اكتمال مجموعات الملكية الفكرية الوطنية/الإقليمية

106. من أجل قياس مدى اكتمال مجموعة البيانات، يلزم وجود مرجع موثوق به. ويوجد مثل هذا المرجع جزئياً بالنسبة لبراءات الاختراع في شكل ملفات مرجعية محددة في المعيار 37 للويبو، والتي تعدها مكاتب البراءات الوطنية/الإقليمية، وتجمعها/ينشرها الويبو. لم تكن مثل هذه المراجع الموثوقة متاحة للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية.

107. تحتفظ جميع قواعد البيانات العالمية بتغطية محدثة متاحة للجمهور لمستخدميها النهائيين. وفي حين أن معلومات التغطية هذه مهمة جدا لفهم نطاق السجلات التي يمكن البحث عنها في قواعد البيانات العالمية، إلا أنها لا توفر معلومات مفصلة عن ثغرات البيانات فيما يتعلق بمرجع موثوق ومستقل مقدم من مكاتب الملكية الفكرية المصدر.

108. ولتوضيح صعوبة تقييم الاكتمال ومعالجة الثغرات في البيانات، حددت مقارنة بين البيانات الواردة في قواعد البيانات العالمية للويبو وسجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي قاعدة بيانات إقليمية تغطي العلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية في جميع الدول العشر الأعضاء في الرابطة، وجود تباينات ملحوظة ووجدت اختلافات في ولايات قضائية متعددة.

109. ويقارن الجدول أدناه بين العدد الإجمالي للسجلات بين سجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وقواعد البيانات العالمية للويبو.

الجدول 4. مقارنة التغطية بين مكاتب رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقواعد البيانات العالمية للويبو

الرقم	مكتب ملكية فكرية	براءات الاختراع			التصاميم			العلامات التجارية		
		رابطة أمم جنوب شرق آسيا	الويبو	-/+ الفجوة	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	الويبو	-/+ الفجوة	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	الويبو	-/+ الفجوة
1	بروناي	1,521	1,654	(133)	199	191	8	60,827	60,486	341
2	كمبوديا	1,566	1,417	149	1,342	1,344	(2)	150,505	150,535	(30)
3	إندونيسيا	194,262	193,561	701	111,030	109,199	1,831	1,895,143	1,900,848	(5,705)
4	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	256	160	96	562	562	-	71,082	72,013	(931)
5	ماليزيا	216,086	260,792	(44,706)	41,811	41,809	2	1,109,291	1,113,055	(3,764)
6	ميانمار	-	لا ينطبق	لا ينطبق	291	لا ينطبق	291	16,923	لا ينطبق	16,923
7	الفلبين	81,494	102,986	(21,492)	23,368	23,368	-	742,759	741,110	1,649
8	سنغافورة	238,244	259,785	(21,541)	43,486	34,539	8,947	901,303	858,008	43,295
9	تايلند	161,515	191,367	(29,852)	84,709	87,198	(2,489)	1,282,514	1,282,724	(210)
10	فيتنام	130,628	153,885	(23,257)	60,593	60,596	(3)	908,650	909,661	(1,011)

110. يوضح الجدول أعلاه الاختلافات بين بيانات سجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبيانات الويبو. هذه الاختلافات لا تعني بالضرورة أن بيانات الويبو غير دقيقة. وقد يعكس ذلك الحدود الهيكلية لمشاركة مكتب الملكية الفكرية الطوعية في توفير البيانات لقواعد البيانات العالمية. ومن شأن التواصل الأوضح مع المستخدمين حول نطاق التغطية وبذل جهود أكثر منهجية لسد معظم الثغرات الجوهرية أن يعزز موثوقية قواعد البيانات ومصدقية المنظمة.

111. واستناداً إلى المناقشات مع مسؤول قواعد البيانات العالمية، يمكن أن تعزى الاختلافات في عدد السجلات بين سجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وقواعد البيانات العالمية للويبو إلى عدة عوامل، بما في ذلك ما يلي

- الاختلافات في دورات التحديث أو تواريخ مزمنة البيانات بين النظامين;
- السجلات القديمة التي توجد في قاعدة بيانات واحدة فقط (إما قاعدة بيانات GBD/GDD أو سجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا);
- مشاكل جودة البيانات الوصفية في السجلات القديمة، والتي قد تمنع الإدخال الناجح بسبب اختلاف قواعد التحقق من الصحة التي تطبقها قواعد البيانات العالمية وسجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا;
- تم مؤخراً تجديد مجموعة براءات الاختراع الخاصة بالمكتب، تلاه تقديم ملف خلفي جديد إلى سجل الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والذي يحتوي على عدد أقل من سجلات براءات الاختراع مما كان متاحاً في السابق;
- تحديثات براءات الاختراع الكبيرة أو الجماعية غير المعتادة التي ربما لم تتم معالجتها بالكامل أو لم تنعكس بعد في أحد الأنظمة؛ و
- أما بالنسبة لقواعد بيانات الملكية الفكرية في ميانمار، فليس لدى الويبو في الوقت الحالي اتفاقية لتبادل البيانات مع ميانمار ولا إمكانية الوصول المباشر إليها.

(ب) النظر في آلية إعادة تحميل البيانات الكاملة لـ GBD و GDD

112. قامت بعض مكاتب الملكية الفكرية بتزويد البيانات إلى GBD و GDD من خلال إعادة تحميل البيانات بالكامل. قدمت هذه المكاتب بشكل دوري أحدث مجموعات البيانات الخاصة بها إلى الويبو. وبالتالي، فإن السجلات المحفوظة في أنظمة الويبو تتماشى مع أحدث نسخة يحتفظ بها المكتب الأصلي وتقلل من احتمال وجود ثغرات ناجمة عن التحديثات المتأخرة أو فشل الإرسال. يمكن أن يكون هذا النهج ممارسة بديلة يمكن النظر فيها، لا سيما بالنسبة للمكاتب التي تواجه صعوبة في تقديم تحديثات منتظمة بسبب قيود الموارد أو القيود التقنية، للتخفيف من مخاطر عدم الاتساق غير الملحوظ في مجموعات الويبو.

113. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الممارسات تختلف بين المكاتب. في المكاتب التي لديها سجلات وطنية عالية، يمكن أن يؤدي نقل مجموعات البيانات الكاملة إلى فرض متطلبات كبيرة على الأنظمة وعرض النطاق الترددي. سيكون من الأفضل للمنظمة أن تجري استعراضاً منظماً للجدوى لتحديد المكاتب المرشحة المناسبة، ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية واضحة للتنفيذ، وتشجيع اعتمادها عند الاقتضاء كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً لتعزيز جودة البيانات.

114. يعتبر طلب إعادة تحميل البيانات بالكامل بانتظام ممارسة جيدة، خاصة عندما لا تتوفر ملفات السلطة. ومن خلال الحصول بشكل دوري على مستخرج كامل من أنظمة مكاتب الملكية الفكرية، يمكن للويبو تأمين لقطة شاملة للبيانات وضمان نشر جميع التحديثات بالكامل في ذلك الوقت. على الرغم من أن إعادة التحميل الكامل تتطلب جهداً إضافياً من فريق قواعد البيانات العالمية لاستخراج البيانات وإعادة تحويلها وإعادة فهرستها، فإن هذا النهج يوفر ميزة كبيرة، لا سيما في معالجة المستويات المتفاوتة من نضج إدارة البيانات عبر المكاتب، حيث لا تتمتع جميع مكاتب الملكية الفكرية بنفس القدرة التقنية.

(ج) إقامة اتصالات ونهج سليمة مع مكاتب الملكية الفكرية

115. ولاحظت المراجعة أن مشاركة مكاتب الملكية الفكرية نفسها في قواعد البيانات العالمية لم تكن متسقة في جميع قواعد البيانات الثلاث. وتشير هذه المشاركة المتفاوتة إلى أنه يمكن تعزيز التغطية من خلال اتباع نهج أكثر تنظيماً واستباقية في التواصل والمشاركة.

116. وقد بذلت المنظمة بعض الجهود لمعالجة هذه الثغرات، بما في ذلك الاتصالات والمتابعة المستمرة مع مكاتب الملكية الفكرية من خلال شعبة قواعد البيانات العالمية. ومع ذلك، فقد كان التقدم المحرز يميل إلى أن يحدث على أساس مخصص ويظل من الصعب رصده أو تقييمه بشكل منهجي بسبب غياب إطار عمل منظم للتواصل.

117. استندت الملاحظات أعلاه إلى تحليل تغطية البيانات، ومراجعة الوثائق، والمناقشات مع جهة الاتصال في الويبو. ومع ذلك، فإنها لم تستوعب بشكل كامل تجربة مكاتب الملكية الفكرية كمستخدمين ومقدمي بيانات لقواعد البيانات على حد سواء. وللتوصل إلى فهم أشمل، يمكن إجراء دراسة استقصائية منظمة في جميع الدول الأعضاء في الويبو، تشمل الدول التي تقدم بيانات في الوقت الحالي وتلك التي لا تقدم بيانات، لجمع وجهات نظر مكاتب الملكية الفكرية. ومن شأن جمع هذه المعلومات أن يوفر للويبو أساساً أوضح لتحديد أولويات جهود التوعية التي تبذلها، وتنقيح اتفاقيات تبادل البيانات، وسد الثغرات التي تم تحديدها.

التوصية 10

ولتعزيز تغطية البيانات وحسن توقيت البيانات في قواعد البيانات العالمية، يوصى مكتب تنسيق السياسات الإنمائية بأن تقوم المنظمة بما يلي:

- (أ) تنفيذ آلية مراقبة تسمح بالتحقق من صحة تواتر تحديثات البيانات مع اتفاقيات تبادل البيانات.
- (ب) تنفيذ آلية للتحقق من اكتمال البيانات بمقارنتها بملفات الصلاحيات من مكاتب الملكية الفكرية، عند توفرها، وطلب تحديثات البيانات من المكاتب لتحميل السجلات الناقصة في PATENTSCOPE.
- (ج) استكشاف مع مكاتب الملكية الفكرية، عند الاقتضاء، جدوى اتباع نهج إعادة تحميل البيانات السنوية الكاملة للبيانات الخاصة بالبيانات العالمية للبيانات والتصميم العالمي للبيانات لضمان تزامن واكتمال مجموعات البيانات.
- (د) إجراء استبيان منظم حول قواعد البيانات العالمية (PATENTSCOPE، و GPATENTSCOPE، و GDD) للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية لجمع التعليقات ذات الصلة بهدف تعزيز استراتيجية التواصل، وتحسين اتفاقيات تبادل البيانات، وسد الثغرات في تغطية البيانات.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية.

التوصية 10-أ: آلية مراقبة دورية تحديث البيانات

سيبدأ تطوير ونشر آلية مراقبة للتحقق من دورية تحديثات بيانات العلامات التجارية والتصميم في الربع الثالث من عام 2026 ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2027.

فيما يتعلق بـ PATENTSCOPE، تم بالفعل تنفيذ التوصية 10 (أ) جزئياً. تعرض صفحة تغطية PATENTSCOPE حالياً معلومات حول تواتر التحديث وأحدث تواريخ التحديث لكل من البيانات الجغرافية والنص الكامل. معلومات تكرار التحديث مستمدة حالياً من التحليل الإحصائي لأنماط تقديم المكاتب المشاركة أو جداول التحديث المتاحة للجمهور. وبما أن هذه المعلومات الترددية ستكون متاحة في الاتفاقيات المحدثة مع مكاتب الملكية الفكرية، فإن صفحة تغطية باتينتس كوب ستدمجها أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطوير خدمة تنبيه بحلول الربع الثاني من عام 2027 لتعزيز ميزة المراقبة.

التوصية 10-ب: التحقق من الاكتمال الآلي من الاكتمال

سيتم تنفيذ آلية للتحقق تلقائياً من اكتمال بيانات العلامات التجارية والتصميم بمقارنتها بملفات السلطة من مكاتب الملكية الفكرية خلال الربع الثاني إلى الربع الثالث من عام 2027 كجزء من أداة الرصد الواردة في التوصية 10.أ. وسيغطي ذلك الحالات التي يوجد فيها سجل عام على الإنترنت في مكتب الملكية الفكرية وحيثما تكون هذه الآلية التلقائية ممكنة من الناحية التقنية ومتوافقة مع شروط استخدام السجل. وبالمثل، سيتم تنفيذ آلية تحقق مؤتمتة في عام 2027 للتحقق من اكتمال بيانات براءات الاختراع PATENTSCOPE باستخدام ملفات الصلاحيات من بوابة ملفات الصلاحيات.

التوصية 10-ج: نهج إعادة تحميل البيانات السنوية الكاملة (GDD و GBD فقط)

ستتم جدوى نهج إعادة تحميل البيانات السنوية الكاملة خلال عامي 2026 و 2027. إن استكشاف هذه الإمكانية مع مكاتب الملكية الفكرية هو جهد طويل الأجل بسبب التأخير في التبادل التقني مع العديد من مكاتب الملكية الفكرية.

التوصية 10-د: المسح الهيكلي

سيتم إجراء المسح المنظم الموصى به حول قواعد البيانات العالمية للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية من الربع الثاني 2026 إلى الربع الرابع 2026.

نقل المعلومات من قبل الإدارة

1. شطب وخسائر النقد والأصول الأخرى

118. في عام 2025، تخلت المنظمة عن عناصر متقدمة من الممتلكات والمنشآت والمعدات، مما أسفر عن خسارة إجمالية قدرها 28 ألف فرنك سويسري في وقت التصرف.

2. دفع الإكراميات

119. لم تكن هناك أي حالات دفع إكراميات على سبيل الهدية من قبل المنظمة خلال عام 2025.

3. حالات الغش الفعلي والغش الافتراضي

120. وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق رقم 240 – "مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالغش في تدقيق البيانات المالية"، يُحظّط مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا لعمليات تدقيق البيانات المالية بحيث يكون لديه تأكيد معقول على اكتشاف المخالفات والأخطاء الجوهرية (بما في ذلك تلك الناتجة عن الغش). إلا أنه، لا ينبغي الاعتماد على عملية التدقيق التي نجريها للكشف عن جميع المخالفات أو الأخطاء الجوهرية. فمسؤولية منع الغش والكشف عنه تقع في المقام الأول على عاتق الإدارة.

121. وخلال عملية التدقيق، طرح مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا استفسارات على المنظمة بشأن مسؤوليتها الرقابية لتقييم مخاطر الغش المادي والإجراءات الموضوعية لتحديد مخاطر الغش والتعامل معها، بما في ذلك أي مخاطر محددة حددتها الإدارة أو عُرضت عليها. كما استفسر مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا عما إذا كانت لدى المنظمة أي معلومات بشأن حالات غش فعلية أو مشتبه بها أو غش مزعوم. ولم يُحدد المجلس أي حالات غش في سياق عملية التدقيق، ولم تُعرض علينا أي حالة خلال تدقيقنا.

122. ذكرت المنظمة أنه كانت هناك حالتا احتيال بمبلغ يقدر بـ 434.2 ألف فرنك سويسري ولم يتم الإبلاغ عن أي حالة احتيال افتراضي داخل المنظمة خلال عام 2025.

شكر وتقدير

123. يُود مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن يُعرب عن خالص تقديره للمدير العام وموظفي المنظمة على تعاونهم ودعمهم المتواصل طوال فترة عملية التدقيق. كما يتشرف المجلس بثقة الدول الأعضاء التي أولته مهمة المدقق الخارجي. ومن المتوقع أن تسهم مهمة التدقيق هذه في تعزيز الشراكة البناءة التي تستهدف دعم التقدم في تطوير الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

د. إسما ياتون، CSFA، CFRA

رئيس مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا
المدقق الخارجي

جاكارتا، إندونيسيا

11 مايو 2026

المرفق 1. حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024							
2024	2024، الفقرات من 33 إلى 36، التوصية رقم 1 - المراجعة المالية	<p>تحسين استخدام الأنظمة والأتمتة في إعداد التقارير المالية</p> <p>كجزء من المراجعة المالية لعام 2024، قام مجلس BPK بمراجعة عملية إعداد التقارير المالية للمنظمة ونظام الإدارة الإدارية المتكاملة (AIMS)، وهو نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) المبني على منصة PeopleSoft من Oracle. حدد مجلس BPK عدة مجالات للتحسين، بما في ذلك عدم استخدام هيكل شجرة نظام المعلومات الإدارية المتكامل لتجميع البيانات المالية، وعدم وجود ميزة ميزان المراجعة الموحد، وأوجه عدم الاتساق في دفتر الأستاذ العام. تعتمد المنظمة في الوقت الحالي على جداول البيانات والعمليات اليدوية بدلاً من الاستفادة من الوظائف المدمجة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، مما يؤدي إلى زيادة عبء العمل وعدم الكفاءة وزيادة مخاطر الأخطاء - لا سيما في توحيد أرصدة المراجعة عبر وحدات الأعمال WIPO1 و FITSW و WISP1.</p> <p>وعلاوة على ذلك، تم تحديد تباين بين البيانات المالية ودفتر الأستاذ العام المستخرج من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، نتج عن عدم الترحيل المباشر لمعاملة مسجلة أصلاً في دفتر الأستاذ الفرعي. لاحظ BPK أيضًا أنه تم تفويض العديد من المستخدمين بتسجيل قيودات دفتر اليومية اليدوية طوال عام 2024، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الضوابط الداخلية. وللتخفيف من مخاطر التعديلات غير المصرح بها أو غير المقصودة والحد من تحديات التسوية، ينبغي للمنظمة أن تعطي الأولوية لفرض الفصل بين الواجبات بما يتماشى مع معايير أمن المعلومات، مع تعزيز نظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل بميزات آلية وأفضل مواءمة لتحسين دقة التقارير المالية واتساقها وكفاءتها.</p>	<p>يُوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تعمل المنظمة على تحسين الاستفادة من النظام وأتمتة التقارير المالية لتمكين التلخيص الآلي للبيانات المالية، وتجميع ميزان المراجعة، وتقليل الأخطاء، وتبسيط التقارير المالية، وتطبيق الضوابط لضمان سلامة البيانات، وكفاءة ودقة التقارير المالية.</p>	<p>توافق الإدارة على التوصية. مع الإشارة إلى أن المنظمة ستنتقل قريباً إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP الجديد، حيث ستعالج التكوينات الموصى بها من خلال تصميم دليل الحسابات في نظام الإدارة المتكاملة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة AIMS. ستكون معايير الإغلاق نتائج اختبار تكوين النظام الجديد للتحكم في النظام وهيكل الشجرة الموصى به. ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 31 ديسمبر 2026، تماشياً مع تصميم واختبار قبول المستخدم لتخطيط موارد المؤسسة الجديد.</p>	<p>تمت إعادة تصميم مخطط الحسابات لنظام AIMS ERP الجديد، ويجري حالياً مراجعة هيكل شجرة الحسابات. وتماشياً مع الجدول الزمني لنظام إدارة المعلومات الإدارية المتكاملة لتخطيط موارد المؤسسات، تتوقع المنظمة العالمية للويبو الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2027. معايير الإغلاق هي نجاح اختبار قبول المستخدم لأتمتة إعداد التقارير المالية.</p>	<p>نلاحظ التقدم المحرز في النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات في نظام إدارة المعلومات الإدارية المتكامل، وسنقوم بمراجعة وضع اللمسات الأخيرة على النظام بعد نجاح اختبار قبول المستخدم لأتمتة إعداد التقارير المالية.</p>	<p>قيد التنفيذ</p>

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
2024	2024، الفقرات من 37 إلى 40، التوصية رقم 2 - FA	تحسين السياسة المحاسبية الحاكمة لرسوم نظام مدريد استعرض مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء توجيهات السياسة التفصيلية للمنظمة بشأن رسوم نظام مدريد، ولاحظ أنه في حين أنه يتناول المقبوضات المدفوعة مقدما، فإنه يفتقر إلى توجيهات رسمية بشأن التحويلات المستحقة الدفع والحسابات الجارية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية محاسبة الإيرادات. ومن خلال المناقشات مع الإدارة، حددت إدارة عمليات حفظ السلام عدة ممارسات محاسبية راسخة ولكنها غير موثقة في هذه المجالات، بما في ذلك معاملة المدفوعات المسبقة الموجهة من خلال الحسابات الجارية، والحسابات الجارية المخصصة، ومنهجيات تقدير المقبوضات المسبقة والتحويلات الدائنة، وتصنيف بنود البيانات المالية، وتسويات نهاية السنة. وترى إدارة عمليات حفظ السلام أن إدماج هذه الممارسات الراسخة في توجيهات السياسة الرسمية من شأنه أن يعزز الوضوح والاتساق والشفافية في إعداد التقارير المالية. وقد أقرت الإدارة بهذه الفجوة وأشارت إلى أن المنظمة تعكف حاليا على وضع توجيهات مفصلة محدثة للسياسة العامة بشأن الاعتراف برسوم نظام مدريد كجزء من تنفيذ المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي من المتوقع أن يعالج هذه الممارسات رسميا.	يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تعمل المنظمة على تعزيز سياستها المحاسبية لمعالجة تصنيف الأرصدة المرتبطة برسوم نظام مدريد. وتوافق الإدارة على التوصية، وكجزء من الجهود المبذولة نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 47، تعمل المنظمة حاليا على إعداد إرشادات سياسة مفصلة محدثة بشأن الاعتراف برسوم نظام مدريد. وفي هذا الصدد، ستضمن الإدارة إعداد إرشادات محدثة تتناول أيضاً تصنيف الأرصدة ذات الصلة. ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 30 سبتمبر 2025.	تم وضع توجيهات سياسة تفصيلية محدثة لتنفيذ المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق.	نظرا لأنه تم وضع توجيهات السياسة التفصيلية، فإننا نعتبر أن هذه التوصية قد تم تنفيذها.	تُعدت	
2024	2024، الفقرات من 41 إلى 46، التوصية رقم 3 - FA	معالجة الودائع غير المسوّاة للعلامات التجارية يتطلب نظام مدريد، وهو إطار عمل الويبو الدولي لتسجيل العلامات التجارية الذي يعمل في أكثر من 130 دولة، التوفيق بين طلبات العلامات التجارية والمدفوعات المقابلة لها. لاحظ مجلس BPK أن ثغرات التسوية أدت إلى تراكم الودائع غير المعترف بها، حيث بلغ إجمالي الودائع غير المعترف بها 5.9 مليون فرنك سويسري لم تتم تسويتها حتى 31 ديسمبر 2024، وتشمل وداائع تعود إلى عام 2012. بينما تحافظ المنظمة على سياسة ثابتة لشطب الودائع التي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات، فإن الحجم المتزايد للودائع غير المعترف	يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تقوم المنظمة بتطوير نظام وآلية للحد من تراكم وداائع العلامات التجارية المتأخرة، وضمان أن يتضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد آلية تمنع تراكم أرصدة الودائع غير المعترف بها كلما أمكن ذلك.	تتفق الإدارة مع التوصية، وفيما يتعلق بالتحسينات المستقبلية، تشارك الإدارة بنشاط في تصميم وتنفيذ العديد من الأنظمة الجديدة في المنظمة، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد، والتي من المتوقع أن تُعزز عملية المطابقة وتحديد تفاصيل التصميم النهائي والتنفيذ استخدام أرقام مرجعية فريدة لتيسير عملية المطابقة وتبسيط أي متطلبات محتملة لاسترداد المبالغ. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الإدارة أن تستفيد هذه الأنظمة الجديدة من التكنولوجيا الحديثة مثل أدوات المطابقة والبحث المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تحسين	وتشارك الإدارة بنشاط في تصميم وتنفيذ العديد من الأنظمة الجديدة، بما في ذلك النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات ERP، والتي من المتوقع أن تعزز عملية المطابقة وتحديد تفاصيل العمل. وقد يتضمن التصميم النهائي والتنفيذ استخدام أرقام مرجعية فريدة لتيسير عملية المطابقة وتبسيط أي متطلبات محتملة لاسترداد المبالغ. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الإدارة أن تستفيد هذه الأنظمة الجديدة من التكنولوجيا الحديثة مثل أدوات المطابقة والبحث المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تحسين	نلاحظ التقدم المحرز في نظام AIMS الجديد لتخطيط موارد المؤسسات AIMS، والذي يسعى إلى تعزيز عملية المطابقة وتحديد تفاصيل العمل، وسنقوم بمراجعة وضع اللمسات الأخيرة على النظام بعد ذلك.	قيد التنفيذ

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
f	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
		<p>بها يمثل عبئاً إدارياً متزايداً، حيث تزداد صعوبة تسوية الودائع القديمة أو نسبتها إلى الجهات التي دفعتها.</p> <p>وقد أقرت الإدارة بهذه المشكلة ونفذت عدة مبادرات لمعالجتها، بما في ذلك تعيين موظفين مخصصين لتتبع العملاء المعنيين والاتصال بهم، بالإضافة إلى استخدام تحليلات البيانات لتحسين سجلات العملاء ومعلومات الاتصال بهم. علاوةً على ذلك، تعمل المنظمة حالياً على تطوير نظام جديد لتخطيط موارد المؤسسات (ERP) يتضمن قدرات مطابقة متقدمة وأرقاماً مرجعية فريدة وأدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتبسيط عمليات التسوية والاسترداد. يشجع BPK على مواصلة السعي وراء هذه المبادرات للحد بشكل فعال من تراكم الودائع غير المعترف بها وتعزيز الكفاءة العامة لعملية الاسترداد.</p>		<p>الحديثة مثل أدوات المطابقة والبحث المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تحسين عمليات المطابقة واسترداد المدفوعات بشكل أكبر.</p> <p>ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 31 ديسمبر 2027، تماشياً مع الجدول الزمني لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد.</p>	<p>عمليات المطابقة واسترداد المدفوعات بشكل أكبر.</p>		
2024	2024، الفقرات من 50 إلى 52، التوصية رقم 4 - مراجعة الأداء	<p>وضع إجراءات تشغيل موحدة موحدة لتنظيم اجتماعات هيئات صنع القرار والتفاوض في الويبو</p> <p>وتقوم الويبو بتيسير عمل 18 هيئة متخصصة لصنع القرار والتفاوض، ومن المقرر عقد ما يقرب من 21 إلى 24 اجتماعاً سنوياً لفترة السنتين 2024/25. على الرغم من وجود إطار عمل منظم لتنسيق الاجتماعات ويمكن الوصول إليه من خلال الشبكة الداخلية للمنظمة، إلا أنه يعالج في المقام الأول الجوانب اللوجستية مثل الجدولة وإدارة المرافق والتسجيل. لم يتم حتى الآن وضع عملية شاملة ذات طابع رسمي تغطي دورة حياة الاجتماع بأكملها، بدءاً من التخطيط الأولي وحتى متابعة ما بعد الحدث. علاوة على ذلك، تباين الأطر الإجرائية الحالية بشكل كبير بين الأقسام وتفتقر إلى أحكام لتدابير الطوارئ أثناء الاجتماعات، مع بقاء الأدوار متعددة الوظائف غير محددة بشكل كافٍ.</p> <p>ويرى BPK أن إنشاء إجراءات تشغيل موحدة موحدة (SOP) تتضمن أفضل الممارسات وتنسق بين العمليات المتباينة وتدمج أطر الإدارة اللوجستية في جميع الأقسام ذات الصلة. من شأن مثل هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة أن تعزز الاتساق التشغيلي وتحسن الكفاءة الإجرائية وتوفر مبادئ توجيهية واضحة لتنسيق الأحداث المستقبلية.</p>	<p>يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تقوم الأمانة العامة بوضع إجراء تشغيلي موحد رسمي لتنسيق اجتماعات هيئات اتخاذ القرار والتفاوض. وينبغي أن يشمل هذا الإجراء إطاراً شاملاً يغطي المراحل الرئيسية التالية، دون أن يقتصر عليها:</p> <p>a. التخطيط ما قبل الاجتماع: يشمل التحضيرات اللوجستية، وصياغة جدول الأعمال، وتوزيع الأدوار (مع تعيين واضح للمسؤوليات وبروتوكولات التعاون بين الإدارات).</p> <p>b. تنفيذ الاجتماع: يشمل الالتزام بخطط ما قبل الاجتماع، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر، والتخطيط للطوارئ.</p>	<p>توافق الإدارة على التوصية وتتوقع تنفيذها بحلول 31 ديسمبر 2026.</p>	<p>بعد تنفيذ مشروع الأمانة الرقمية، بما في ذلك إطلاق أداة الويبو Meet، وإصدار إرشادات شاملة للمستخدمين، ونشر عمليات موحدة تغطي التخطيط السابق للاجتماعات وتنفيذ الاجتماعات ومتابعة ما بعد الاجتماعات، ترى الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق.</p>	<p>واستناداً إلى استعراض إجراءات المتابعة التي اتخذتها الأمانة العامة في إطار مشروع الأمانة الرقمية، بما في ذلك إطلاق أداة الويبو Meet وإصدار دليل شامل للمستخدم، يلاحظ أن الإدارة اتخذت إجراءات مناسبة وفعالة لتنفيذ التوصية، مع تقديم الوثائق الداعمة التي توفر أدلة كافية وموثوقة على وجود إطار عمل منظم ومنظم من النهاية إلى النهاية لتنسيق اجتماعات هيئات صنع القرار والتفاوض، وتشغيله.</p> <p>وبناءً على ذلك، يخلص المدقق الخارجي إلى أن التوصية قد نُفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق.</p>	تُقدّرت

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
f	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
		وبالإضافة إلى ذلك، سيكون بمثابة أداة قيمة لإدارة المعرفة، والحفاظ على الخبرة المؤسسية وضمان الاستمرارية في ممارسات المشاركة المتعددة الأطراف للمنظمة.	c. أنشطة ما بعد الاجتماع: تشمل تقييم الاجتماع وإجراءات المتابعة، واستكمال التوثيق، ونشر النتائج.				
2024	2024، الفقرات من 53 إلى 58، التوصية رقم 5 (PA)	تحسين صياغة واتساق مؤشرات الأداء الرئيسية لدى الويبو لقياس الأداء بشكل أفضل تقوم عملية تخطيط البرامج في الويبو بتحويل ركائز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى نتائج متوقعة ومؤشرات أداء رئيسية وخطوط أساس وأهداف وأنشطة وميزانيات مرتبطة بها. في حين تؤكد الوثائق التوجيهية لكل من فترتي السنتين 2022/23 و2024/25 على أهمية مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة والقابلة للقياس والموجهة نحو تحقيق النتائج، إلا أن الصياغة الحالية لا تزال غير متسقة، حيث لا تزال بعض مؤشرات الأداء الرئيسية تقاس على مستوى المخرجات. يوصي مكتب إدارة الموارد البشرية بأن تتم صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية على نحو أكثر اتساقاً، مع الالتزام بمبادئ SMART وإدراج وسائل واضحة للتحقق، وذلك لتعزيز قدرة المنظمة على قياس الأداء بفعالية. وعلاوة على ذلك، تحدد وثائق برنامج العمل والميزانية الروابط بين مؤشرات الأداء الرئيسية والقطاعات المساهمة؛ ومع ذلك، فإن بعض مؤشرات الأداء الرئيسية تُنسب إلى قطاع واحد فقط على الرغم من تلقيها مساهمات من قطاعات أخرى. ويرى BPK أن التحديد الصريح لجميع القطاعات المساهمة في مؤشر أداء رئيسي معين من شأنه أن يعزز الشفافية ويحسن رصد وتقييم أداء مؤشر الأداء الرئيسي على مستوى المنظمة.	a. صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية، قدر الإمكان، على مستوى النتائج، مع ضمان وجود وسائل تحقق واضحة والالتزام بمبادئ سمارت. b. تحديد وعرض جميع القطاعات التي تسهم بوضوح في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية، من أجل تعزيز عملية الرصد والتقييم.	توافق الإدارة على التوصية، مع ملاحظة أن مؤشرات الأداء الرئيسية في برنامج العمل والميزانية المتعلقة بعمليات أنظمة الملكية الفكرية العالمية هي مؤشرات على مستوى النتائج، ولا تشكل جزءاً من التوصية 5 أ. ومن المتوقع أن تنفذ الإدارة التوصية بحلول 31 يوليو 2025.	بعد الموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية في برنامج عمل 2026/27 - حيث تم رفع مؤشرات الأداء الرئيسية القابلة للتطبيق إلى مستوى النتائج - واعتماد شكل أوضح لتحديد القطاعات، يلاحظ أن الإدارة أن هذه التوصية قد تم تنفيذها بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق.	استناداً إلى استعراض برنامج العمل والميزانية للفترة 2026/27، والموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية التي تم رفعها إلى مستوى النتائج، واعتماد شكل أوضح لتحديد القطاعات، يلاحظ أن الإدارة اتخذت الإجراءات المناسبة لتنفيذ التوصية. توفر الوثائق الداعمة - بما في ذلك مصفوفة مؤشرات الأداء الرئيسية التي تثبت صياغة مؤشرات مستوى النتائج ووثيقة النظرة العامة التي تتضمن لقطات شاشة توضح تنفيذ التوصية - أدلة كافية وموثوقة.	تُنذت
2024	2024، الفقرات 59 إلى 63، التوصية رقم 6 - السلطة الفلسطينية	تحسين تطبيق الترجمة الآلية في منشورات الويبو وتؤكد سياسة النشر وإطار الترجمة في الويبو على التزام المنظمة بالتعددية اللغوية ونشر معلومات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. تحدد استراتيجية المنظمة للترجمة، على النحو المبين في	يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا الأمانة بتوسيع استخدام الترجمة الآلية ليشمل جميع المنشورات التي تندرج ضمن	توافق الإدارة على التوصية، مشيرة إلى أن استخدام الترجمة الآلية يشهد زيادة تدريجية تماشياً مع تطور أدوات الترجمة ونضجها. ومن المتوقع أن تُنفذ الإدارة التوصية كاملة بحلول 31 ديسمبر 2026.	بعد النجاح في تجريب ونشر أداة الترجمة الآلية السريعة للمنشورات المؤهلة على شبكة الإنترنت، مدعومة بتدابير ضمان الجودة وإخلاء المسؤولية وآليات تعليقات المستخدمين بما يتماشى مع السياسة المنقحة بشأن اللغات، ترى	استناداً إلى استعراض إجراءات المتابعة التي اتخذتها الأمانة العامة، بما في ذلك نشر أداة للترجمة الآلية على شبكة الإنترنت للمنشورات المؤهلة على شبكة الإنترنت وتطبيق تدابير ضمان الجودة بما	تُنذت

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
		<p>السياسة المنقحة بشأن اللغة، سيناريوهات محددة يمكن فيها تطبيق الترجمة الآلية. ومع ذلك، وعلى الرغم من توفر خدمة الترجمة الآلية في الويبو، إلا أن الترجمة الآلية لم تطبق بالكامل على جميع المنشورات المؤهلة على شبكة الإنترنت. مع إصدار حوالي 40 منشورًا سنويًا، قد تستغرق عملية الترجمة عدة أشهر حسب تعقيد المحتوى، مما يبرز الحاجة إلى أساليب أكثر كفاءة.</p> <p>وقد أظهر التجريب الناجح لأداة الترجمة الآلية السريعة على موقع الويبو تحسينات كبيرة في كفاءة الترجمة، مما أدى إلى تسريع إتاحة المحتوى متعدد اللغات وتوسيع نطاق الوصول إلى ما وراء لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. يوصي المكتب بتوسيع نطاق تطبيق الترجمة الآلية ليشمل جميع فئات المنشورات المؤهلة، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الكفاءة ويحسن الجودة ويسرع نشر معلومات الملكية الفكرية، مما يمكن المنظمة في نهاية المطاف من الوصول إلى جمهور عالمي أوسع وخدمته بفعالية أكبر.</p>	المعايير المحددة في استراتيجية الترجمة.		الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق.	<p>يتماشى مع السياسة المنقحة للغات، يلاحظ أن الإدارة اتخذت إجراءات مناسبة وفعالة لتنفيذ التوصية. توفر الوثائق الداعمة أدلة كافية وموثوقة على أن الترجمة الآلية يتم تطبيقها بشكل منهجي على فئات المنشورات المؤهلة لتعزيز الكفاءة وسهولة الوصول.</p> <p>وبناءً على ذلك، يخلص المدقق الخارجي إلى أن التوصية قد نُفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق</p>	
2024	2024، الفقرات 64 إلى 65، التوصية رقم 7 - السلطة الفلسطينية	<p>تعزيز دور نظام WePerform في عملية تقييم الأداء</p> <p>وتسترشد المنظمة العالمية للويبو في عملياتها بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، التي تشمل دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ. ولدعم هذا الإطار، قامت المنظمة بتطوير تطبيق WePerform، وهو تطبيق لعب دوراً محورياً في عمليات التخطيط والميزنة.</p> <p>في حين تم استخدام نظام WePerform بفعالية لأغراض التخطيط، إلا أن استخدامه في تقييم الأداء لا يزال محدوداً، حيث لا يتم تسجيل نتائج التحقق النهائية في النظام.</p> <p>يرى BPK أن تقوم المنظمة بتحميل بيانات التحقق النهائية في WePerform لتعزيز تقييم الأداء، وتحسين تتبع التقييم، وإنشاء مستودع مركزي للوثائق.</p>	يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تنظر الأمانة في تعزيز استخدام WePerform في عملية تقييم الأداء، من خلال تحميل نتائج التحقق النهائية من بيانات الأداء بعد نشر تقارير أداء المنظمة.	توافق الإدارة على التوصية وستُحمل بيانات الأداء النهائية المعتمدة في نظام WePerform خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ نشر تقارير أداء المنظمة.	تم تحميل جداول بيانات الأداء لعام 2024 وملفات التحقق النهائية لكل قطاع على نظام WePerform. تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق.	<p>استناداً إلى الأدلة المقدمة، بما في ذلك جداول بيانات الأداء لعام 2024 وملفات التحقق النهائية التي تم تحميلها على نظام WePerform، بالإضافة إلى لقطات الشاشة التي توضح التنفيذ في جميع القطاعات، يلاحظ أن الإدارة قد اتخذت الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية. الوثائق التي تمت مراجعتها كافية وموثوقة لتأكيد التنفيذ.</p> <p>وبناءً على ذلك، يخلص المدقق الخارجي إلى أن التوصية قد نُفذت بالكامل وتفي بمعايير الإغلاق</p>	نُفذت

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
2024	2024، الفقرات من 66 إلى 68، التوصية رقم 8 - السلطة الفلسطينية	تحسين عملية الاستطلاع لتعزيز عملية التقييم للويبو. وتجري الويبو دراسات استقصائية لأصحاب المصلحة كجزء من عملية التقييم التي تجريها، وتغطي مجالات مثل ترتيبات الاجتماعات، والمشورة القانونية، وخدمات تطبيق الملكية الفكرية، والتدريب، والمسائل التقنية. من بين 388 استبياناً تم التحقق من صحتها لأغراض مؤشرات الأداء الرئيسية في تقرير الأداء 2022/23، بلغ متوسط معدل الاستجابة حوالي 60%، على الرغم من أن هذا الرقم لا يشمل الاستبيانات التي أجريت خارج إطار مؤشرات الأداء الرئيسية. على مستوى القطاعات، يتم إجراء مسوحات فنية إضافية، حيث تكون معدلات الاستجابة أقل بشكل ملحوظ، وتتراوح بين 20% إلى 35%. على الرغم من الأهمية المعترف بها لملاحظات الاستبيان في تحديد احتياجات أصحاب المصلحة، وتحسين الخدمات، ودعم قياسات مؤشرات الأداء الرئيسية، إلا أن معدلات الاستجابة في هذه المجالات لا تزال دون المستوى الأمثل. وترى المنظمة العالمية للويبو أن الدراسات الاستقصائية عنصر حاسم في إطار التقييم الخاص بالويبو، حيث تعمل كآلية تحقق رئيسية لمؤشرات الأداء الرئيسية. ومن شأن تحسين معدلات الاستجابة للاستبيانات أن يمكن المنظمة من اكتساب رؤى أعمق حول تطورات الملكية الفكرية، وتعزيز تقديم الخدمات، وإرساء أساس أكثر قوة لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية.	يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تُجري المنظمة تقييماً شاملاً لعمليات الاستطلاعات لديها لتحديد الأسباب الجذرية لانخفاض معدلات الاستجابة واستكشاف السبل لمعالجتها. قد تشمل الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: a. تقليل وتيرة تكرار الاستطلاعات إلى الحد الأدنى لتخفيف العبء الناجم عن المشاركة فيها. b. تنفيذ جدول أفضل لتجنب نشر عدة استطلاعات في الوقت نفسه. c. تعزيز إجراءات المتابعة لتشجيع معدلات استجابة أعلى.	توافق الإدارة على التوصية وستعمل بالتنسيق مع شعبة الرقابة الداخلية على تنفيذها. من المتوقع أن يتم تنفيذ التوصية بحلول 31 ديسمبر 2026.	ويجري حالياً تقييم عمليات المسح التي تجريها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهو في طريقه للانتهاء منه بحلول 31 ديسمبر 2026.	لا تزال التوصية قيد التنفيذ. يلاحظ فريق المراجعة تحديث الإدارة وسيقوم بمتابعة استكمال التقييم ونتائجه عند الانتهاء المتوقع بحلول 31 ديسمبر 2026.	قيد التنفيذ
تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023							
2023	تقرير التدقيق لعام 2023	لم تصدر أي توصية في تقرير التدقيق لعام 2023.					
تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022							

الفترة المالية	مرجع التقرير	ملخص النتائج والتوصيات	التوصية	رد الإدارة:	الإجراء من قبل الإدارة	تعليق المدقق	الوضع
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
2022	تقرير التدقيق لعام 2022، التوصية رقم 6	ينبغي للويبو في إطار تطوير نظامها للإدارة البيئية أن تكفل أن يسجل النظام بيانات الإفصاح المهمة والمحددة والكاملة والواضحة والمتوازنة والمفهومة. وينبغي تجميع التقارير على نحو متسق وأن تكون موثوقة وقابلة للقياس على نحو كاف لإتاحة التحقق من المعلومات وتأكيداتها. والإبلاغ عن قياسات الاستدامة مهم ليس فيما يخص المساءلة فحسب، وإنما أيضا لتوجيه صنع القرار وإدارة مخاطر الاستدامة. أبلغت الويبو المدقق الخارجي بأنها ستنتظر حتى ينتهي مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مشروعه ويصدر معياراً بشأن إعداد تقارير الاستدامة.	تضمنين متوازن بطاقة نتائج الاستدامة المقاييس و الأداء في التقرير السنوي.	موافقة	وشاركت الويبو في اجتماعات فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بمعايير المحاسبة، وانضمت إلى المناقشات بشأن مسودة كشف الإفصاحات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB)، وساهمت بتعليقاتها من خلال شبكة FB. أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار النهائي SRS 1 للإفصاحات المتعلقة بالمناخ في يناير 2026، مع تاريخ تنفيذ الزامي في 1 يناير 2028. وقد أدرجت الويبو بالفعل سرداً شاملاً للاستدامة في بياناتها المالية السنوية. وستقوم الويبو بتحليل المعيار النهائي، وستواصل العمل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومع صندوق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستتواءم الويبو مع النهج المتفق عليه في منظومة الأمم المتحدة ككل، وستواصل تقديم الإفصاح السري عن الاستدامة في البيانات المالية إلى أن تختار منظومة الأمم المتحدة المضي قدماً في التنفيذ الكامل للمعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد تم تنفيذها.	ونوه بالمشاركة النشطة للويبو في فريق عمل الأمم المتحدة المعني بمعايير المحاسبة، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) في مسودة كشف الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وشبكة FB. وبالنظر إلى أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيق المعيار SRS 1 للإفصاحات المتعلقة بالمناخ داخل منظومة الأمم المتحدة، فإننا نعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	Closed

المرفق 2. قائمة المختصرات الواردة في النسخة الإنكليزية

اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات	:	ACI
الذكاء الاصطناعي	:	AI
نظام الإدارة المتكاملة	:	AIMS
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	:	ASHI
قطاع العلامات التجارية والتصاميم	:	BDS
نظام إدارة المباني	:	BMS
مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا	:	BPK
الطرف المتعاقد	:	CP
شعبة الخدمات المركزية	:	CSD
مشروع الكشف	:	ED
النتائج المرتقبة	:	ERs
التخطيط للموارد المؤسسية	:	ERP
نظام الويبو المالي ولائحته	:	FRR
قاعدة البيانات العالمية للعلامات	:	GBD
قاعدة البيانات العالمية للتصاميم	:	GDD
مسؤول رفيع المستوى مُكفّف بالمشتريات	:	HLOP
تعميم إعلامي	:	IC
الخدمات التعاقدية الفردية	:	ICS
شعبة الرقابة الداخلية	:	IOD
الملكية الفكرية	:	IP
قطاع البنية التحتية والمنصات	:	IPS
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	:	IPSAS
مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	:	IPSASB
معايير التدقيق الدولية	:	ISA
المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	:	ISSAI
تكنولوجيا المعلومات	:	IT
مؤشرات الأداء الأساسية	:	KPI
اتفاقات طويلة الأجل	:	LTAs
نظام معلومات سجلات مدريد الدولية	:	MIRIS
الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	:	MTSP
التعميم الإداري	:	OI
معاهدة البراءات	:	PCT
طلبات الشراء	:	POs
برنامج العمل والميزانية	:	PoW&B
الإدارة القائمة على النتائج	:	RBM
مكتب إقليمي	:	RO
إجراءات التشغيل المعيارية	:	SOP
مراجعة إدارة الموردين	:	SPR
الأمم المتحدة	:	UN
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	:	WIPO